أهمية القطاع المصرفي على المستوى المحلي في دولة الإمارات العربية المتحدة

THE IMPORTANCE OF THE BANKING SECTOR AT THE LOCAL LEVEL IN THE UNITED ARAB EMIRATES

إعداد طالب الدكتوراه: حمد خلف الحوسني

إشراف الدكتوره/ منى إدلبي

جامعة الشارقه كلية القانون.الشارقة. الامارات العربية المتحدة

Prepared by the doctoral student: Hamad Khalaf Al Hosani

Supervised by Dr./ Mona Edlbi

University of Sharjah, College of Law, Sharjah. The United Arab Emirates

==========

الملخص

أهمية القطاع المصرفي على المستوى المحلي في دولة الإمارات العربية المتحدة

يُعدُّ القطاع المصـرفي مهماً في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ لأنه يلعب دوراً حيوياً في دعم النمو الاقتصـــادي للـدولـة وجهود التنويع، ويوفر القطـاع التمويـل والخـدمـات المـاليـة للأفراد والشـركات والجهات الحكومية، ويسـاعد على تسـهيل التجارة والاسـتثمار، بالإضـافة إلى ذلك، يســاهم القطاع في الاســتقرار العام لاقتصــاد دولة الإمارات، مما يعزز بدوره المزيد من النمو الاقتصـادي. وقد حقق القطاع المصـرفي في دولة الإمارات نموًا وتطورًا كبيرًا على مر السـنين، وأصبح محركًا رئيسيًا لاقتصاد الدولة. كما اعتمد القطاع تقنيات وممارسات مبتكرة، مما أدى إلى تحسـين الكفاءة وخدمة العملاء؛ مع الحفاظ على نظام مالي مسـتقر وسـليم. ومن المتوقع أن يتسـم مســتقبل القطاع المصــرفي في دولة الإمارات بالنمو المســتمر والابتكار والتكيف مع المشــهد الاقتصادي المتغير.

وسـيركز القطاع على توسـيع نطاقه وقدراته، وتقديم منتجات وخدمات مالية أكثر تخصـصًـا، والاسـتثمار في التقنيات والصـناعات الناشـئة. ومن المتوقع أيضًـا أن يواصـل القطاع جهوده لدعم التنويع الاقتصـادي، مع التركيز بشـكل خاص على الشـركات الصـغيرة والمتوسـطة والصـناعات الجديدة مثل الطـاقـة المتجددة والتكنولوجيـا. ولكن هذا القطـاع كمـا كل القطـاعـات يواجـه بعض الصـعوبات التي يجب التنبه بها وتذليلها حتى يسـتطيع تحقيق الأهداف المُبتغاة، ويسـلط بحثنا هذا الضوء عليها وتقديم الحلول الممكنة بشأنها.

الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي، البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، الإمارات.

Abstract

THE IMPORTANCE OF THE BANKING SECTOR AT THE LOCAL LEVEL IN THE UNITED ARAB EMIRATES

The banking sector is considered crucial in the United Arab Emirates as it plays a vital role in supporting the country's economic growth and diversification efforts. The sector provides financing and financial services to individuals, companies, and government entities, facilitating trade and investment. Moreover, the sector contributes to the overall stability of the UAE economy, thereby promoting further economic growth. Over the years, the banking sector in the UAE has achieved significant growth and development, becoming a key driver of the country's economy. The sector has also adopted innovative technologies and practices, leading to improved efficiency and customer service while maintaining a stable and sound financial system. The future of the banking sector in the UAE is expected to be characterized by continuous growth, innovation, and adaptation to the changing economic landscape.

The sector will focus on expanding its scope and capabilities, and providing more specialized financial products and services. It is also expected to invest in technologies and emerging industries. The sector is also expected to continue its efforts to support economic diversification, with a particular focus on small and medium-sized enterprises (SMEs) and new industries such as renewable energy and technology. However, like all sectors, it faces challenges that need to be addressed in order to achieve the desired goals, and our research sheds light on these challenges and provides possible solutions for them.

Keywords: Banking sector, Commercial banks, Islamic banks, UAE.

المقدمة

يُعدُّ القطاع المصـــرفي مكوناً مهماً لأي اقتصـــاد حديث، وبشـــكلٍ خاص في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تعد واحدة من أســـرع الاقتصـــادات نمواً وأكثرها ديناميكية في العالم؛ حيث يلعب القطـاع المصـــرفي في دولـة الإمـارات العربيـة المتحدة دوراً مهمـاً في تقديم مجموعـة من الخدمات المالية التي تعتبر ضرورية لسير الاقتصاد على المستوى المحلي.

وتتمثل إحدى أهم وظائف القطاع المصـــرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة في تســـهيل تمويل الأعمال والصـــناعات المحلية. يتم تحقيق ذلك من خلال مجموعة من المنتجات والخدمات مثل القروض وخطوط الائتمان وأشـكال التمويل الأخرى المصـممة خصـيصـاً لتلبية الاحتياجات المحددة للشـــركات المحلية. تلعب البنوك في دولـة الإمارات العربية المتحدة دوراً فعالاً في دعم نمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي تعد العمود الفقري للاقتصاد المحلي.

بالإضـــافة إلى التمويل، يوفر القطاع المصـــرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة أيضـــاً مجموعة من الخدمات الأخرى التي تعتبر ضـرورية للتشـغيل السـلس للاقتصـاد المحلي. وتشـمل هذه خدمات إيداع الودائع، وخدمات الدفع، وخدمات الصـرف الأجنبي، مما يسـهل على الشـركات والأفراد إدارة مواردهم المالية وإجراء المعاملات بطريقة آمنة وفعالة.

يُعدُّ القطاع المصـرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة أيضـاً مسـاهماً مهماً في الاقتصـاد المحلي، حيث يوفر فرص عمل لآلاف الأشـــخاص ويولد عائدات كبيرة من ضـــريبة القيمة المضـافة. ففي دولة الإمارات لا توجد ضـريبة دخل بل تفرض فقط ضـريبة القيمة المضـافة على بعض السلع والخدمات.

يخضـع القطاع للتنظيم الشـديد والمراقبة الدقيقة من قبل المصـرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، مما يضـمن عمل البنوك بطريقة آمنة، والتزامها بأعلى معايير حوكمة الشـركات والشفافية.

ويعترض هذا القطـاع بعض العقبـات التي حـاولنـا تنـاولها في هذا البحث وتقديم الطرق الفاعلة لحلها والنهوض به بشكلٍ أفضل.

أولاً: أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في أهمية موضـــوعه وهو أهمية القطاع المصـــرفي على المســـتوى المحلي في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ حيث يُعدُّ القطاع المصـــرفي جزءاً حيوياً من اقتصـــاد دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يوفر الخدمات المالية الأســـاســـية للشـــركات والأفراد على المستوى المحلي، ويلعب القطاع دوراً حاسماً في تمويل الأعمال والصـناعات المحلية، ودعم نمو وتطور الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل الأداء السلس للاقتصاد.

كما تتمثل أهمية هذا البحث في محاولة العمل على تذليل العقبات أمام القطاع المصـــرفي، حيث يُعدُّ ذلك أمراً بالغ الأهمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد تتعرض البنوك والمؤســـســـات المالية لعدد من التحديات والعقبات، ســـواء كانت تتعلق بالتشـــريعات واللوائح المصـــرفية، أو التحديات التقنية والأمنية، أو العوامل الاقتصـــادية والمالية، أو تأثير التطورات العالمية على الاقتصـــاد المحلي. ويتطلب تذليل العقبات أمام القطاع المصـــرفي تبني ســـياســـات وإجراءات ملائمة تســـهم في تعزيز بيئة الأعمال وتخفيف التشـــريعات واللوائح البيروقراطية التي تعيق عمل البنوك والمؤســـســـات المالية، ويُمكن أن تتضـــمن هذه الســـياســـات والإجراءات تعزيز الشـــفافية والمرونة في اللوائح المصـــرفية، وتحســـين آليات التراخيص والتصـــاريح المصـــرفية، وتبســـيط الإجراءات الإدارية والتنظيمية، وتعزيز التعاون بين القطـاع المصـــرفي والجهات الحكومية والمشرعة.

لذلك كان لابد من تسليط الضوء على كل ما يعرقل مسيرته في تحقيق أهدافه تلك ليستمر في عمله في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: مشكلة البحث:

يُعدُّ القطـاع المصـــرفي في دولـة الإمـارات العربيـة المتحدة عمومـاً متطوراً ومنظمـاً بدرجة عالية، وله ســـجل حافل من الاســـتقرار والنمو. ولكن هناك بعض المشـــاكل التي تواجه القطاع المصـرفي، والتي يجب معالجتها لضـمان اسـتمرار النجاح والنمو المُسـتدام. ومن هذه المشـكلات التي تواجه القطاع المصرفي في الإمارات:

١- **جرائم الأمن السيبراني:** نظراً لأن القطاع المصرفي أصبح أكثر رقمية واعتماداً على التكنولوجيا، أصبح الأمن السيبراني مصدر قلق متزايد؛ حيث يمكن أن تتسبب الهجمات الإلكترونية في خسائر مالية وتضر بسمعة البنوك.

٢- **المنافسة:** يتميز القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة بقدرته التنافسية العالية، حيث تتنافس البنوك المحلية والدولية على حصة في السوق. يمكن أن يؤدي هذا إلى الضغط على البنوك لخفض رسومها وأسعار الفائدة، مما قد يؤثر على الربحية.

٣- **غسل الأموال وتمويل الإرهاب:** اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات مهمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لكن هذه القضايا لا تزال مصدر قلق للقطاع المصرفي.

٤- **التقلبات الاقتصادية:** يعتمد اقتصاد دولة الإمارات بشكل كبير على قطاع النفط والغاز، والذي يمكن أن يخضع للتقلبات في الأسواق العالمية. يمكن أن تؤثر حالة عدم اليقين الاقتصادي على القطاع المصرفي، حيث قد تواجه البنوك طلباً أقل على القروض والخدمات المالية الأخرى.

ولمواجهة هذه التحديات، يستثمر القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة باستمرار في التكنولوجيا وإدارة المخاطر وتدابير الامتثال، ويلعب البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً دوراً مهماً في تنظيم القطاع وضمان عمل البنوك بطريقة آمنة ومأمونة.

ثالثاً: تساؤلات البحث:

من أجل التعرف على أهمية القطاع المصرفي على المستوى المحلي في دولة الإمارات العربية المتحدة، يطرح هذا البحث عدداً من التساؤلات، على النحو التالي:

١- كيف نشأ وتطور القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

٢- ما دور القطاع المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي في دولة الإمارات؟

٣- ما أهم إنجازات ومستقبل القطاع المصرفي في دولة الإمارات؟

رابعاً: أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق هدف أساسي يتمثل في التعرف على أهمية القطاع المصرفي على المستوى المحلي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وينبثق من هذا الهدف الأساسي، عدة أهداف فرعية، تتمثل فيما يلي:

١- الكشف عن نشأة وتطور القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢- تحليل دور القطاع المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي في دولة الإمارات.

٣- التعرف على أهم إنجازات ومستقبل القطاع المصرفي في دولة الإمارات.

خامساً: منهج البحث:

في سبيل تحقيق أهداف هذا البحث، والإجابة عن التساؤلات المطروحة، سوف يعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم اللجوء إلى هذا المنهج لوصف القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتحليل دور القطاع المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي في الدولة، وبيان دوره في جذب الاستثمارات وتحقيق الشمول المالي.

سادساً: هيكل البحث:

- **المبحث الأول:** نشأة وتطور القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- **المبحث الثاني:** أهمية القطاع المصرفي في دولة الإمارات.
- **المبحث الثالث:** مستقبل القطاع المصرفي في دولة الإمارات.

المبحث الأول

نشأة وتطور القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة

تمهيد وتقسيم:

يعتبر القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة مساهماً هاماً في اقتصاد الدولة. نما القطاع بسرعة خلال العقود القليلة الماضية، مع وجود العديد من البنوك المحلية والدولية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة[١].

وللتعرف على القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وذلك على النحو التالي:

- **المطلب الأول:** نشأة وتطور القطاع المصرفي في دولة الإمارات.
- **المطلب الثاني:** أنواع المصارف بدولة الإمارات.

المطلب الأول

نشأة وتطور القطاع المصرفي في دولة الإمارات

يمكن إرجاع ظهور وتطور القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أوائل الستينيات عندما كانت الدولة تشهد نمواً اقتصادياً سريعاً بسبب احتياطياتها النفطية، ومع نمو الاقتصاد زاد الطلب على الخدمات المصرفية، وتم إنشاء أول بنك تجاري، وهو بنك دبي الوطني (NBD)، في عام ١٩٦٣م[٢].

خلال السبعينيات، تم إنشاء المزيد من البنوك في الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك بنك دبي التجاري، وبنك أبو ظبي التجاري، وبنك دبي الإسلامي. كما أنشأت

---

[١] د. هيثم محمد حرمي شريف: تطور القطاع المصرفي بدولة الإمارات العربية المتحدة "دراسة مقارنة بالنظام المالي الإسلامي"، النهضة العلمية للنشر والتوزيع، دبي، ٢٠٢٢م، ص20.

[٢] د. محمد الحسين: المالية العامة والتشريع المالي والضريبي "أمثلة من دولة الإمارات العربية المتحدة"، النهضة العلمية للنشر والتوزيع، دبي، ٢٠٢٢م، ص٢٢٢.

حكومة الإمارات البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٨٠، والذي لعب منذ ذلك الحين دوراً مهماً في تنظيم القطاع المصرفي والإشراف عليه[١].

في التسعينيات، شهد القطاع المصرفي في الإمارات العربية المتحدة نمواً كبيراً، مدفوعاً بالأداء الاقتصادي القوي للدولة وتدفق الاستثمار الأجنبي. أنشأت العديد من البنوك الدولية، مثل Citibank و HSBC و Standard Chartered، وجوداً لها في الإمارات العربية المتحدة خلال هذا الوقت[٢].

شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مزيداً من النمو في القطاع المصرفي، لا سيما في صناعة التمويل الإسلامي. أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة مركزاً عالمياً للتمويل الإسلامي، ويقع مقر العديد من البنوك الإسلامية في الدولة، بما في ذلك بنك دبي الإسلامي، ومصرف أبوظبي الإسلامي، ومصرف الإمارات الإسلامي، ومصرف الشارقة الإسلامي[٣].

يعتبر القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم من أكبر القطاعات وأكثرها تطوراً في المنطقة. يوجد في البلاد مزيج من البنوك التجارية التقليدية والبنوك الإسلامية والبنوك الاستثمارية التي تقدم مجموعة من الخدمات للشركات والأفراد. يتم تنظيم القطاع من قبل البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، مما يضمن استقرار النظام المالي ويعزز نمو الصناعة[٤]. يواصل القطاع المصرفي لعب دور حيوي في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يوفر التمويل للشركات ويساهم في النمو الاقتصادي المستمر للدولة[٥].

---

[١] د. هيثم محمد حرمي شريف: ، مرجع سابق، ص25.

[٢] Baker, Dean, and Travis McArthur: The Value of the 'Too Big to Fail' Big Bank Subsidy, Issue Brief (September) (Washington: Center for Economic and Policy Research), 2009, p.19.

[٣] د. هيثم محمد حرمي شريف ، مرجع سابق، ص٢٠.

[٤] د. هيثم محمد حرمي شريف ، مرجع سابق، ص27.

[٥] د. معوض السيد محمد خليل: السياسة الضريبية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤م، ص١٠١.

يـتم تنظـيم القطـاع المصـرفي فـي دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة مـن قبـل المصـرف المركـزي لدولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، وهـو المسـؤول عـن ضـمان اسـتقرار وأمـن القطـاع. طبـق البنـك المركـزي إطـاراً تنظيميـاً قويـاً يفـي بالمعـايير العالميـة، بمـا فـي ذلـك اللوائح المتعلقة بكفاية رأس المال والسيولة وإدارة المخاطر[١].

القطـاع المصـرفي الإمـاراتي متنـوع بشـكل جيـد، حيـث تعمـل البنـوك المحليـة والدوليـة فـي الدولـة. يـوفر القطـاع مجموعـة مـن الخـدمات الماليـة، بمـا فـي ذلـك الخـدمات المصـرفية للأفـراد والخـدمات المصـرفية للشـركات والخـدمات المصـرفية الاسـتثمارية. بالإضـافة إلـى ذلـك، يقـدم القطـاع المصـرفي فـي دولـة الإمـارات مجموعـة مـن الخـدمات المتخصصـة، بمـا في ذلك الخدمات المصرفية الإسلامية وإدارة الثروات[٢].

ويسـتنتج الباحـث أن القطـاع المصـرفي ظهـر وتطـور فـي دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة بشـكلٍ كبيـرٍ بسـبب النمـو الاقتصـادي السـريع فـي السـبعينيات والتسـعينيات وتـدفق الاسـتثمار الأجنبـي، حيـث تـم إنشـاء العديـد مـن البنـوك التجاريـة التقليديـة والإسـلامية والاسـتثمارية، وأصـبحت دولـة الإمـارات مركـزاً عالميـاً للتمويـل الإسـلامي، ويلعـب القطـاع المصـرفي دوراً حيويـاً فـي اقتصـاد الدولـة؛ حيـث يـوفر التمويـل للشـركات ويسـاهم في النمو الاقتصادي المستمر.

---

[١] د. محمـد صـالح تركـي القريشـي: علـم اقتصـاد التنميـة، الطبعـة الأولـى، دار إثـراء للنشـر والتوزيـع، عمَّان، ٢٠١٠م، ص١٠١.

[٢] د. كمال الدويني: إعادة هيكلة القطاع المصرفي، العربي للنشر والتوزيع، عمَّان، ٢٠١٦م، ص٢١.

المطلب الثاني

أنواع المصارف بدولة الإمارات

يُعدُّ القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة محركاً رئيسياً لاقتصاد الدولة. نما القطاع بشكل ملحوظ خلال العقود القليلة الماضية، وهو اليوم أحد أكثر القطاعات المصرفية تطوراً وتنوعاً في العالم، ويوجد في الإمارات العربية المتحدة مركزان ماليان رئيسيان: دبي وأبو ظبي. هاتان المدينتان موطنان لعدد كبير من البنوك المحلية والدولية، بما في ذلك بعض أكبر المؤسسات المالية في العالم[١]. وهناك عدة أنواع من البنوك في الإمارات والتي تخضع كلها للرقابة من قبل المصرف المركزي، منها:

أولاً: البنوك التجارية:

البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تقدم مجموعة من الخدمات للأفراد والشركات والمؤسسات الأخرى. إنها أكثر أنواع البنوك شيوعاً، وتشمل خدماتها حسابات الودائع والقروض والرهون العقارية وبطاقات الائتمان وغيرها من المنتجات المالية[٢].

ومن أمثلة البنوك التجارية في الإمارات العربية المتحدة بنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبو ظبي التجاري، وبنك دبي الإسلامي، وبنك المشرق[٣].

تجني البنوك التجارية الأموال عن طريق فرض فوائد على القروض وكسب الدخل من الاستثمارات، مثل الأوراق المالية الحكومية وسندات الشركات[٤]. كما أنهم يكسبون

---

(١) د. بهاء حلمي: الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٥م، ص١٧.

(٢) Baker, Dean, and Travis McArthur: The Value of the 'Too Big to Fail' Big Bank Subsidy, Ibid, 20.

(٣) د. معوض السيد محمد خليل، مرجع سابق، ص١٠٣.

(٤) د. طارق قنديوز: النظام التسويقي وتجويد خدمات القطاع المصرفي، مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة، ٢٠١٥م، ص٣٩.

رسوماً من خدمات مثل السحب على المكشوف والتحويلات البنكية والمعاملات الأخرى[١].

تلعب البنوك التجارية دوراً مهماً في الاقتصاد من خلال توفير مكان آمن ومضمون للأشخاص لإيداع أموالهم ومن خلال تقديم قروض للأفراد والشركات التي تحتاج إلى رأس مال للنمو والتوسع. وغالباً ما يشاركون أيضاً في المعاملات الدولية وتبادل العملات، ويمكنهم توفير التمويل التجاري والخدمات المالية الأخرى لدعم التجارة الدولية[٢].

ثانياً: البنوك الإسلامية:

البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تعمل وفق مبادئ التمويل الإسلامي. يعتمد التمويل الإسلامي على مبادئ الشريعة الإسلامية، التي تحظر فرض أو دفع الفوائد (الربا) وتشجع على تقاسم المخاطر ودعم الأصول[٣].

وتقدم البنوك الإسلامية مجموعة من المنتجات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية[٤]. وتتمثل بعض المنتجات الشائعة التي تقدمها البنوك الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة:

١- **المضاربة:** هي اتفاقية لتقاسم الأرباح بين المستثمر (مقدم رأس المال) ورجل الأعمال (مدير المشروع). يتم تقاسم الأرباح على أساس نسبة محددة مسبقا[٥].

---

[١] د. محمد الحسين ، مرجع سابق، ص٢٤٢.

[٢] د. هيثم محمد حرمي شريف ، مرجع سابق، ص٢٢.

[٣] د. منير إبراهيم هندي: إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص٢٠٢.

[٤] د. محمد عباس أحمد: الملاذات الضريبية وانعكاساتها السياسية والاقتصادية على البلدان النامية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمَّان، ٢٠٢١م، ص٢٠٥.

[٥] د. خمائل العاملي: شروط قبول الصلح الواقي من الإفلاس في القانون الإمارتي، النهضة العلمية للنشر والتوزيع، دبي، ٢٠٢٣م، ص١١.

٢- **المشـاركة:** هـي مشـروع مشـترك بـين طـرفين أو أكثـر، يسـاهمون فـي رأس المـال فـي المشـروع ويشـاركون فـي الأربـاح والخسـائر علـى أسـاس مسـاهمات كل منهم[١].

٣- **المرابحـة:** هـي اتفاقيـة بيـع بـين البنـك والعميـل، حيـث يشـتري البنـك منتجـاً ويبيعه للعميل بسعر أعلى يتضمن هامش ربح[٢].

٤- **الإجـارة:** هـي اتفاقيـة إيجـار، حيـث يشـتري البنـك أصـلاً ويـؤجره للعميـل لفتـرة زمنية محددة مسبقاً[٣].

٥- **منتجـات أخـرى:** تقـدم البنـوك الإسـلامية أيضـاً منتجـات أخـرى مثـل التكافـل (التأمين الإسلامي) والصكوك (السندات الإسلامية) والوقف[٤].

وتـزداد شـعبية البنـوك الإسـلامية فـي دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة والـدول الأخـرى التـي تضـم أعـداداً كبيـرة مـن المسـلمين، لأنهـا تقـدم بـديلاً للخـدمات المصـرفية التقليديـة المتوافقة مع المبادئ الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة[٥].

وتعمـل هـذه البنـوك وفـق مبـادئ التمويـل الإسـلامي التـي تحظـر فـرض أو دفـع الفوائـد (الربـا). بـدلاً مـن ذلـك، يقـدمون منتجـات متوافقـة مـع الشـريعة الإسـلامية تلتـزم بالشـريعة الإسـلامية، مثـل اتفاقيـات المشـاركة فـي الأربـاح وترتيبـات الإيجـار المنتهـي بالتملـك. مـن

---

[١] د. هيثم محمد حرمي شريف ، مرجع سابق، ص٢٣.

[٢] Baker, Dean, and Travis McArthur: The Value of the 'Too Big to Fail' Big Bank Subsidy, Ibid, 28.

[٣] د. تركـي راجـي الحمـود: التحـديات التـي تواجـه المصـارف الإسـلامية فـي دولـة قطـر"دراسـة ميدانيـة"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبوظبي، ٢٠٠٢م، ص٢٤.

[٤] Acharya, Viral: A Theory of Systemic Risk and Design of Prudential Regulation," Journal of Financial Stability, Vol. 5, 2009, pp. 60.

[٥] د. معوض السيد محمد خليل، مرجع سابق، ص١١١.

أمثلة البنوك الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة بنك دبي الإسلامي، ومصرف أبوظبي الإسلامي، ومصرف الشارقة الإسلامي[١].

ثالثاً: البنوك الاستثمارية:

البنوك الاستثمارية هي مؤسسات مالية تقدم مجموعة من الخدمات المتعلقة بزيادة رأس المال والأنشطة الاستثمارية. تعمل هذه البنوك بشكل أساسي مع الشركات والحكومات والأفراد ذوي الملاءة المالية العالية. تشمل خدماتهم الاكتتاب في الأوراق المالية وتوزيعها، وتقديم المشورة بشأن عمليات الدمج والاستحواذ، وإدارة المحافظ الاستثمارية[٢]. وغالباً ما تعمل البنوك الاستثمارية كوسطاء بين الشركات التي تحتاج إلى زيادة رأس المال والمستثمرين الذين يبحثون عن فرص استثمارية[٣].

بالإضافة إلى الاكتتاب وتوزيع الأوراق المالية، تقدم البنوك الاستثمارية مجموعة من الخدمات الأخرى، مثل الخدمات الاستشارية لتمويل الشركات، وأبحاث الديون وحقوق الملكية، وإدارة الأصول[٤].

تلعب البنوك الاستثمارية دوراً مهماً في النظام المالي من خلال توفير السيولة ورأس المال للشركات والحكومات. كما أنها تساعد المستثمرين في العثور على فرص الاستثمار وإدارة المخاطر. ومع ذلك، فإن الخدمات المصرفية الاستثمارية هي صناعة تنافسية للغاية ومعقدة تتطلب مستوى عالٍ من الخبرة والتجربة[٥].

---

[١] Bovenberg, Lans, and Ruud de Mooij: Environmental Levies and Distortionary Taxation, American Economic Review, Vol. 94, 1994, pp. 1085–89.

[٢] د. ناصر اليحيائي: حماية الغير في الشركات المساهمة الإماراتية "دراسة تحليلية"، النهضة العلمية للنشر والتوزيع، دبي، ٢٠٢٢م، ص١٠٠.

[٣] د. محمد الحسين ، مرجع سابق، ص٢٥١.

[٤] Bovenberg, Lans, and Ruud de Mooij: Environmental Levies and Distortionary Taxation, American Economic Review, Vol. 94, Ibid, 1994, pp. 126.

[٥] د. محمد عباس أحمد ، مرجع سابق، ص٢٠٧.

فـي دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، يـتم تقـديم الخـدمات المصـرفية الاسـتثمارية مـن قبـل البنـوك المحليـة والدوليـة علـى حـد سـواء. بعـض البنـوك الاسـتثمارية الكبـرى العاملـة فـي الإمـارات العربيـة المتحـدة تشـمل جـي بـي مورجـان وجولـدمان سـاكس وكريـدي سويس[١].

وتركـز هـذه البنـوك علـى الخـدمات المصـرفية الاسـتثمارية، مثـل الاكتتـاب، وعمليـات الـدمج والاسـتحواذ، وإدارة الأصـول. مـن أمثلـة البنـوك الاسـتثمارية فـي الإمـارات العربيـة المتحدة شركة الماسة كابيتال وجلف كابيتال[٢].

رابعاً: البنوك الأجنبية:

البنـوك الأجنبيـة هـي بنـوك يقـع مقرهـا الرئيسـي فـي بلـد مختلـف عـن المكـان الـذي تعمـل فيـه، ويؤسسـون وجـوداً فـي بلـدان أخـرى مـن خـلال فـتح فـروع أو شـركات تابعـة أو مكاتـب تمثيلية لتقديم الخدمات المالية للعملاء في تلك البلدان[٣].

وتقـدم البنـوك الأجنبيـة مجموعـة واسـعة مـن الخـدمات المصـرفية، بمـا فـي ذلـك الودائـع والقـروض وبطاقـات الائتمـان والتمويـل التجـاري ومعـاملات الصـرف الأجنبـي. كمـا أنهـا توفر الوصول إلى الأسواق والمنتجات المالية الدولية، مثل السندات والأسهم[٤].

يمكـن للبنـوك الأجنبيـة تقـديم ميـزة تنافسـية فـي البلـدان التـي تعمـل فيهـا، حيـث أنهـا تقـدم منتجـات وخـدمات ماليـة جديـدة، وغالبـاً مـا يكـون لـديها خبـرة فـي الأسـواق الدوليـة. يمكـنهم

---

(١) Hoggarth, Glenn, and Victoria Saporta: Costs of Banking Systems Instability: Some Empirical Evidence, Financial Stability Review, Bank of England, June, 2001, pp. 76.

(٢) د. محمد الحسين ، مرجع سابق، ص١٩٩.

(٣) Bovenberg, Lans, and Ruud de Mooij: Environmental Levies and Distortionary Taxation, American Economic Review, Vol. 94, Ibid, 1994, pp. 6.

(٤) د. هـلال بـن سـعيد بـن محمـد السـعدي: المسـؤولية العقديـة للبنـوك عـن عمليـة التحويـل الإلكتروني للنقود "في القانون الإماراتي"، زحمة كتاب للنشر والتوزيع، عمَّان، ٢٠٢١م، ص٨٨.

أيضاً توفير الوصول إلى مصادر التمويل من وطنهم، مما قد يكون مفيداً للشركات والحكومات المحلية[٥].

تتمتع العديد من البنوك الأجنبية في الإمارات العربية المتحدة بحضور قوي، وتقدم مجموعة من الخدمات للشركات والأفراد. بعض البنوك الأجنبية الرئيسية العاملة في الإمارات العربية المتحدة تشمل HSBC و Standard Chartered و Citibank[١].

خامساً: البنك المركزي:

البنك المركزي هو مؤسسة عامة مستقلة مالياً وإدارياً تابعة للدولة، وهو المسؤول عن وضع السياسة النقدية والإشراف على تنفيذها، بالإضافة إلى تنظيم النظام المصرفي. كما يُعد البنك المركزي عادةً المقرض الأخير في أوقات الأزمات المالية[٢].

يتمثل الدور الأساسي للبنك المركزي في الحفاظ على استقرار الأسعار من خلال التحكم في المعروض النقدي في الاقتصاد. يقوم بذلك عن طريق تحديد أسعار الفائدة وتنظيم تدفق الأموال والائتمان في الاقتصاد[٣]. تقوم البنوك المركزية أيضاً بتنظيم البنوك التجارية، والإشراف على أنظمة الدفع، وتقديم الخدمات المصرفية للحكومة[٤].

وتلعب البنوك المركزية دوراً حاسماً في الحفاظ على الاستقرار النقدي وتعزيز النمو الاقتصادي. من خلال التحكم في معدلات التضخم والحفاظ على استقرار

---

[٥] د. محمد عبد الله صوان: الغرامات والجزاءات والعقوبات في قانوني ضريبة الدخل والمبيعات الأردني وقانون ضريبة القيمة المضافة الإماراتي، دار الخليج للنشر والتوزيع، الشارقة، ٢٠٢١م، ص٦٠.

[١] د. محمد عوض رضوان: ظاهرة التضخم وأثرها السلبي على حياة الناس "دراسة مقارنة عن الحالتين المصرية والإماراتية"، دار النهضة العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩م، ص٢٦.

[٢] [٤] د. نوزاد الهيتي: قراءات في الاقتصاد الإماراتي في ضوء رؤية دار آمنة للنشر والتوزيع، عمَّان، ٢٠١٩م، ص٢٥.

[٣] د. محمد الحسين ، مرجع سابق، ص١٩٨.

[٤] Bovenberg, Lans, and Ruud de Mooij: Environmental Levies and Distortionary Taxation, American Economic Review, Vol. 94, Ibid, 1994, pp. 9

الأسعار، تساهم البنوك المركزية في ضمان استمرار نمو الاقتصاد بشكل مستدام، مما يتيح للشركات والأفراد القدرة على التخطيط للمستقبل بثقة أكبر[٥].

وتلعب البنوك المركزية أيضاً دورًا رئيسياً في تنظيم النظام المصرفي؛ فهي تشرف على البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى للتأكد من أنها تعمل بأمان ومسؤولية؛ فهم يقدمون التوجيه والدعم للصناعة المالية، ولديهم القدرة على التدخل في السوق إذا لزم الأمر لحماية استقرار النظام المالي[١].

البنوك المركزية مسؤولة أيضاً عن إدارة احتياطيات النقد الأجنبي للبلد وسياسات أسعار الصرف. إنهم يعملون على الحفاظ على سعر صرف مستقر، مما يساعد على تعزيز التجارة والاستثمار الدوليين[٢].

ويرى الباحث أن دولة الإمارات تتميز بتوفر مجموعة متنوعة من المصارف، بما في ذلك المصارف الوطنية والأجنبية والخاصة والإسلامية، وتقدم هذه المصارف خدمات مصرفية شاملة ومتميزة تتضمن الودائع والتمويل والاستثمار والخدمات المصرفية الأخرى، مما يعزز قطاع الخدمات المالية في الدولة ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المُستدام، كما أن الإمارات تضع نظاماً قوياً للرقابة المصرفية والتنظيم الذي يضمن سلامة ومصداقية العمليات المصرفية ويحمي حقوق المتعاملين. وبفضل هذه الميزات وغيرها، تشتهر المصارف في دولة الإمارات بالاستقرار والجودة والتميز، مما يجعلها وجهة مفضلة للعديد من المستثمرين والعملاء في جميع أنحاء العالم.

---

[٥] د. محمد عباس أحمد ، مرجع سابق، ص٢١٩.

[١] Bovenberg, Lans, and Ruud de Mooij: Environmental Levies and Distortionary Taxation, American Economic Review, Vol. 94, Ibid, 1994, pp. 11.

[٢] د. نصر أبو الفتوح فريد: الوجيز في التامينات الشخصية والعينية وفقاً لقانون المعاملات المدنية الإماراتي، النهضة العلمية للنشر والتوزيع، دبي، ٢٠١٦م، ص١٢١.

المبحث الثاني

أهمية القطاع المصرفي في دولة الإمارات

تمهيد وتقسيم:

يعد القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة محركًا مهمًا للنمو الاقتصادي، حيث يوفر التمويل لمختلف الصناعات، ويدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويسهل الاستثمار الأجنبي، ويعزز الشمول المالي. إن مساهمة القطاع في النمو الاقتصادي للبلاد ضرورية لاستمرار تطوره وازدهاره[1].

وللتعرف على أهمية القطاع المصرفي في دولة الإمارات، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، وذلك على النحو التالي:

- **المطلب الأول:** دور القطاع المصرفي على الصعيد التمويلي في دولة الإمارات.
- **المطلب الثاني:** دور القطاع المصرفي في تقديم خدمات مالية في دولة الإمارات.
- **المطلب الثالث:** دور القطاع المصرفي في دعم القطاعات الاقتصادية في دولة الإمارات.

المطلب الأول

دور القطاع المصرفي على الصعيد التمويلي في دولة الإمارات

[1] د. مصطفى البنداري أبوسعده: الشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، النهضة العلمية للنشر والتوزيع، دبي، ٢٠٢٣م، ص٢٠٠.

إن قطاع المصارف في دولة الإمارات يعتبر من أهم القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني، حيث يلعب دوراً كبيراً في توفير التمويل اللازم للأفراد والشركات والمؤسسات؛ فهو يمثل الركيزة الأساسية للنظام المالي في الدولة، ويشكل المصدر الرئيسي للتمويل اللازم للنشاط التجاري والاستثماري[٢]. ومن خلال هذا المطلب سوف نتناول الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي على الصعيد التمويلي في دولة الإمارات، وكيف يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو المستدام، وذلك على النحو التالي:

أولاً: دور القطاع المصرفي في توفير التمويل اللازم للشركات والمؤسسات في دولة الإمارات:

يعتبرالقطاع المصرفي الاماراتي من أهم القطاعات الحيوية التي تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتطوير الاستثمارات، وذلك من خلال دوره في توفير التمويل اللازم للأفراد والشركات والمؤسسات؛ ويحتل تمويل الشركات والمؤسسات أهمية كبيرة في هذا السياق، إذ إنها تشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني وتعد المنصة الأساسية لنمو الأعمال في الدولة[١].

ومن هذا المنطلق، يلعب القطاع المصرفي في الإمارات أن يلعب دوراً فعالاً في توفير التمويل اللازم للشركات والمؤسسات، وذلك من خلال إطلاق منتجات تمويلية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات هذه الشركات، بما يساهم في تعزيز قدراتها التشغيلية والاستثمارية[٢].

وتتمثل أهمية دور القطاع المصرفي في توفير التمويل اللازم للشركات والمؤسسات في الإمارات في عدة جوانب، منها:

١- دعم النمو الاقتصادي:

---

[٢] د. خالد محمد السواعي: أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد ٢، العدد١، عمَّان، ٢٠١٥م، ص٤٤.

[١] Hoggarth, Glenn, and Victoria Saporta: Costs of Banking Systems Instability: Some Empirical Evidence, Financial Stability Review, Ibid, pp. 148–65.

[٢] د. علي سعيد علي: طريقك للعمل في القطاع المصرفي، داربوك بوتيك، القاهرة، ٢٠٢١م، ص٩.

يعتبر تمويل الشركات والمؤسسات عن طريق القطاع المصرفي أحد العوامل الرئيسية في تطوير الاقتصاد الوطني، وذلك لأنه يمثل مصدراً هاماً لتمويل الأعمال التجارية والاستثمارات الجديدة[٣]. ومن خلال تمكين هذه الشركات من الحصول على التمويل اللازم لتوسيع نشاطاتها وتطوير منتجاتها وخدماتها، يمكن تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل الجديدة[١].

بالإضافة إلى ذلك، فإن تمويل الشركات والمؤسسات يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدولة[٢]. فعندما تحظى الشركات والمؤسسات بالتمويل اللازم لتنفيذ أعمالها بطريقة فعالة وناجحة، يمكنها تحقيق أرباح مستدامة وتحسين وضعها المالي، مما يعزز الثقة في الاقتصاد ويزيد من استعداد المستثمرين للتعاون والاستثمار في الدولة[٣].

وفي النهاية، فإن تمويل الشركات والمؤسسات يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال دعم الابتكار والتطوير التكنولوجي، حيث يمكن للشركات الممولة تطوير منتجات وخدمات جديدة وتحسين المنتجات الحالية بما يتوافق مع احتياجات ومتطلبات السوق المحلية والعالمية[٤]. وبالتالي، يمكن لتمويل الشركات والمؤسسات من خلال القطاع المصرفي أن يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانة الدولة في الساحة الدولية[٥].

٢- توفير فرص العمل:

---

[٣] د. ميثم صاحب عجام: المالية العامة وسياسات الإصلاح الضريبي "دراسة تطبيقية"، دار البداية للنشر والتوزيع، عمَّان، ٢٠١٨م، ص٦.

[١] د. خالد محمد السواعي ، مرجع سابق، ص٤٦.

[٢] د. الوليد صالح عبد العزيز: دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات في ظل التطورات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص١١٠.

[٣] Hoggarth, Glenn, and Victoria Saporta: Costs of Banking Systems Instability: Some Empirical Evidence, Financial Stability Review, Bank of England, Ibid, p.60.

[٤] د. وسام الفهداوي: دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمَّان، ٢٠٢٠م، ص٥٩.

[٥] د. محمد الحسين ، مرجع سابق، ص١٤٢.

حيث تعتبر الشركات والمؤسسات مصدراً هاماً لخلق فرص العمل في الدولة، ويمكن للقطاع المصرفي تمكين هذه الشركات من توفير فرص العمل الجديدة وزيادة الدخل الوطني[٦].

تشهد دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً اقتصادياً سريعاً يعزز من فرص العمل ويزيد من معدلات الدخل الوطني. ومن المعروف أن الشركات والمؤسسات تلعب دوراً حيوياً في تحقيق هذه الأهداف، إذ تعتبر هذه الكيانات مصدراً هاماً لخلق فرص العمل في الدولة[١]. ولكن، قد يواجه الكثير من هذه الشركات والمؤسسات تحديات مالية في بداية نشاطها أو خلال توسعها. يمكن للقطاع المصرفي أن يلعب دوراً حاسماً في تمكين هذه الشركات من توفير فرص العمل الجديدة وزيادة الدخل الوطني من خلال توفير التمويل اللازم لها ومساندتها في التوسع وتحقيق النجاح المالي. وهذا بدوره يساعد في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في الدولة[٢].

ويمكن للقطاع المصرفي أن يلعب دوراً هاماً في توفير التمويل اللازم للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات، حيث يمكن لهذه الشركات الوصول إلى تمويل يساعدها على تطوير نشاطها التجاري، وزيادة إنتاجيتها، وتحسين منتجاتها، وتوفير فرص العمل الجديدة[٣]. وعلاوة على ذلك، يمكن للقطاع المصرفي أن يوفر خدمات مصرفية متعددة، مثل الحسابات الجارية والتمويل الشخصي والائتمان وغيرها، والتي تساعد الشركات على إدارة تدفقاتها النقدية بكفاءة وتحقيق أفضل عوائد على الاستثمارات[٤].

وبشكل عام، يعتبر دور القطاع المصرفي في تمويل الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات حاسماً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة فرص

---

[٦] د. خالد محمد السواعي ، مرجع سابق، ص٤٩.

[١] د. علي سعيد علي ، مرجع سابق، ص١٠.

[٢] د. صكبان خليل رشيد الشمري: التمويل المصرفي لمشروعات البنية الأساسية بنظام مشاركة القطاع العام والخاص "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩م، ص١٢١.

[٣] د. محمد الحسين ، مرجع سابق، ص١٤٣.

[٤] د. علي سعيد علي، ، مرجع سابق، ص١٢.

العمل وزيادة الدخل الوطني[٥]. وبالتالي، يجب أن يحرص القطاع المصرفي على تطوير منتجاته وخدماته بشكل دائم، وتحسين الأداء وتعزيز الشفافية والمساءلة، وذلك لتلبية احتياجات الشركات والمؤسسات وتحقيق أهداف النمو الاقتصادي في الدولة[٦].

٣- تعزيز الابتكار والابداع:

تعتبر الابتكار والإبداع من أهم العوامل التي تساهم في نمو الاقتصاد وتطويره، وتمثل عوامل أساسية في تحسين جودة الحياة وتحقيق التنمية المستدامة[١]. يعتبر القطاع المصرفي شريكاً رئيسياً في هذه العملية من خلال دوره في تمويل الشركات والمؤسسات الناشئة والمبتكرة، والتي تمثل محركاً للتطوير والابتكار[٢].

عندما يحصل الشركات والمؤسسات على التمويل اللازم لتحقيق أفكارهم ومشاريعهم، يمكنهم تحويل هذه الأفكار إلى منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة، وبالتالي يمكن للقطاع المصرفي أن يلعب دوراً حيوياً في تحفيز الابتكار والإبداع ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدولة[٣].

علاوة على ذلك، فإن تمويل الشركات والمؤسسات الناشئة والمبتكرة عن طريق القطاع المصرفي يساعد على تشجيع المنافسة وتنويع الاقتصاد، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تحسين جودة الحياة وتوفير فرص عمل جديدة للمواطنين[٤]. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات والمؤسسات المبتكرة والناشئة قد تكون موجهة نحو الحلول الذكية للمشكلات الاجتماعية والبيئية، مما يؤدي إلى تعزيز التنمية المستدامة في الدولة[٥].

ثانياً: تطوير سوق الاقتراض والتمويل في الإمارات لتحفيز النمو الاقتصادي:

---

[٥] د. وسام الفهداوي ، مرجع سابق، ص٦٠.

[٦] د. صكبان خليل رشيد الشمري، مرجع سابق، ص١٢٢.

[١] د. ميثم صاحب عجام ، مرجع سابق، ص١٠.

[٢] د. الوليد صالح عبد العزيز ، مرجع سابق، ص١١٣.

[٣] د. خالد محمد السواعي ، مرجع سابق، ص٥٠.

[٤] د. عبد الباسط وفا: القطاع المصرفي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٢٨.

[٥] د. الوليد صالح عبد العزيز ، مرجع سابق، ص١١٦.

يلعب القطاع المصرفي دوراً حيوياً ومحورياً في تطوير سوق الاقتراض والتمويل في دولة الإمارات العربية المتحدة [٦]، والذي يُعد جزءاً أساسياً من البنية التحتية للنظام المالي. حيث يقوم القطاع المصرفي بتوفير التمويل اللازم للمشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة والكبرى، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتطوير الاقتصاد الوطني [٧]. وفي هذا السياق، يمكن التعرف على العوامل والإجراءات التي يمكن اتخاذها لتطوير سوق الاقتراض والتمويل في الإمارات وتحفيز النمو الاقتصادي:

١- تشجيع الابتكار والتنويع في المنتجات المالية:

يعتبر الابتكار والتنوع في المنتجات والخدمات البنكية من العوامل المهمة التي تجذب المستثمرين وتحفز النمو الاقتصادي[١]. وبما أن القطاع المصرفي في الإمارات يتميز بالتطور والابتكار في المنتجات المالية، فإن تحفيز هذا القطاع وتطويره يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الابتكار والتنوع في الاقتصاد الإماراتي بشكل عام[٢].

يمكن تطوير سوق الاقتراض والتمويل في الإمارات عن طريق تشجيع الابتكار والتنويع في المنتجات المالية المتاحة للمستثمرين والمقترضين[٣]. ومن أجل ذلك، يمكن للحكومة والجهات المعنية بالتنظيم المالي في الدولة تطوير إطار تشريعي وضريبي يسهم في تعزيز هذا الابتكار وتحفيز البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لتطوير منتجات جديدة وتحديث المنتجات الحالية[٤].

٢- تحسين النظام التمويلي للشركات الصغيرة والمتوسطة:

يعد القطاع المصرفي في العالم بشكل عام، وفي دولة الإمارات بشكل خاص، من أهم مصادر التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن لهذه الشركات الحصول على التمويل اللازم لتطوير عملها وتنميتها. ومع ذلك، تعاني هذه الشركات

---

[٦] د. صكبان خليل رشيد الشمري: ، مرجع سابق، ص١٢٣.

[٧] د. علي سعيد علي ، مرجع سابق، ص١٦.

[١] د. عبد الباسط وفا ، ، مرجع سابق، ص٢٩.

[٢] د. وسام الفهداوي، مرجع سابق، ص٦٩.

[٣] د. صكبان خليل رشيد الشمري ، مرجع سابق، ص١٢٦.

[٤] د. هيثم محمد حرمي شريف ، مرجع سابق، ص٢٤.

في العديد من الأحيان من صعوبة الحصول على التمويل بسبب تعقيدات الإجراءات والشروط الضرورية للحصول عليه، وهذا يعرضها للمزيد من التحديات في سوق الأعمال المتنامي والمتنافس[٥]. ولذلك، من المهم على الحكومة والمؤسسات المالية تحسين النظام التمويلي للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير الدعم اللازم لها، من خلال إنشاء صناديق تمويل مخصصة لهذه الشركات، وتبسيط الإجراءات وتخفيض التكاليف المتعلقة بالحصول على التمويل[١].

علاوة على ذلك، تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة في تحسين الاقتصاد المحلي، وخلق المزيد من فرص العمل وتعزيز الابتكار والتنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن توفير التمويل اللازم لهذه الشركات يعد مهمة استراتيجية للحكومة والمؤسسات المالية، والتي يمكن أن تؤدي إلى تعزيز الاقتصاد والنمو في الدولة[٢].

٣- تحسين بيئة الأعمال:

تعتبر بيئة الأعمال السليمة والمناسبة من أهم العوامل التي تشجع على نمو القطاع المصرفي وتطوير سوق الاقتراض والتمويل. وتتمثل هذه البيئة في وجود قوانين ولوائح وإجراءات حكومية سهلة وواضحة وتشجع على الاستثمار والنمو الاقتصادي[٣]. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تعمل الحكومة الإماراتية على تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين بيئة الأعمال من خلال تطبيق أحدث التقنيات في الخدمات الحكومية وتطوير البنية التحتية لتسهيل الأعمال التجارية[٤].

---

[٥] Demirgüç-Kunt, Asli, and Harry Huizinga: Are Banks Too Big to Fail or Too Big to Save? International Evidence from Equity Prices and CDS Spreads, European Banking Center Discussion Paper No. 2010, p.22.

[١] د. رشد بن حمد الشرقي: صناديق الثروة السيادية في سياق العولمة الاقتصادية "ثلاثة نماذج إماراتية"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمَّان، ٢٠١٥م، ص٣٧.

[٢] د. محمد الحسين ، مرجع سابق، ص٢١٦.

[٣] Demirgüç-Kunt, Asli, and Harry Huizinga: Are Banks Too Big to Fail or Too Big to Save? International Evidence from Equity Prices and CDS Spreads, Ibid, p.28.

[٤] John, Kose, Teresa John and Lemma Senbet, 1991, "Risk-Shifting Incentives of Depository Institutions: A New Perspective on Federal Deposit Insurance Reform," Journal of Banking and Finance, Vol. 15, 1991, p. 880.

٤- تطوير المهارات والكفاءات:

تعتبر المهارات والكفاءات العاملة في القطاع المصرفي أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في تطوير سوق الاقتراض والتمويل[٥]. وبما أن تطوير هذه المهارات يتطلب تدريباً وتعليماً مستمرين، فإن توفير الموارد اللازمة لتطوير هذه المهارات يمكن أن يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة وزيادة الثقة في القطاع المصرفي، مما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي[١].

دور القطاع المصرفي في تقديم خدمات مالية في دولة الإمارات

تُعد دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من أكثر الاقتصادات تنوعًا وتطورًا في المنطقة، ويلعب القطاع المصرفي فيها دورًا محوريًا في دعم هذا الاقتصاد وتحقيق نمو اقتصادي مستدام[٢]. يقدم القطاع المصرفي في دولة الإمارات مجموعة واسعة من الخدمات المالية لعملائه من مختلف القطاعات والفئات، بما في ذلك تمويل المشاريع والأعمال، والتمويل العقاري والشخصي، بالإضافة إلى خدمات البنوك الاستثمارية وإدارة الثروات [٣].

ويتميز القطاع المصرفي في الإمارات بالابتكار والتطوير المستمر في تقديم خدماته، حيث يسعى دائماً إلى تحسين خدماته وتطويرها بما يتناسب مع احتياجات العملاء ومتطلبات السوق المحلية والدولية[٤]. كما يلعب القطاع المصرفي دوراً هاماً في تمويل الابتكار والتطوير في القطاعات الحيوية للاقتصاد الإماراتي، مما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية[٥].

---

[٥] د. محمد عباس أحمد ، مرجع سابق، ص٢٢١.

[١] د. هيثم محمد حرمي شريف ، مرجع سابق، ص٢٥.

[٢] John, Kose, Teresa John and Lemma Senbet, 1991, Risk-Shifting Incentives of Depository Institutions, Ibid, p. 885.

[٣] د. محمد الحسين ، مرجع سابق، ص٢١٤.

[٤] د. صكبان خليل رشيد الشمري ، مرجع سابق، ص١٢٩.

[٥] د. وسام الفهداوي ، مرجع سابق، ص٧٩.

أولاً: أهمية توفير خدمات مالية شاملة من قبل القطاع المصرفي في دولة الإمارات:

تلعب الخدمات المالية دورًا حيويًا في النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي لأي دولة، وتُعد دولة الإمارات العربية المتحدة مركزًا ماليًا رئيسيًا في العالم، وتتمتع بنظام مصرفي حديث وتحظى بثقة المستثمرين في جميع أنحاء العالم[٦]. ويعتبر القطاع المصرفي في الإمارات من أهم القطاعات الاقتصادية التي تلعب دورًا حيويًا في توفير الخدمات المالية الشاملة للمجتمع، وتعمل البنوك الإماراتية على تلبية احتياجات المستثمرين والعملاء من خلال تقديم حلول مالية مبتكرة ومتكاملة[١].

ويتمتع القطاع المصرفي في الإمارات بميزات عدة تجعله قادرًا على توفير خدمات مالية شاملة، فهو يتمتع بالتكنولوجيا الحديثة والمتطورة والتي تساعد على تحسين جودة الخدمات وتوفيرها بكفاءة وجودة عالية. كما أن القطاع المصرفي في الإمارات يتميز بالتنوع في الخدمات المالية التي يقدمها، حيث يقدم البنوك الإماراتية مجموعة واسعة من الخدمات المالية الحديثة، بما في ذلك الحسابات المصرفية والتمويل والاستثمارات والتأمين وغيرها من الخدمات[٢].

وتسهم الخدمات المالية الشاملة التي يقدمها القطاع المصرفي في الإمارات في تعزيز النمو الاقتصادي للدولة وتحقيق الاستقرار المالي، فهي تساعد على تمويل المشاريع الكبيرة والصغيرة وتعزز الاستثمارات وتدعم الشركات في تحقيق أهدافها التجارية، وبالتالي تحفز النمو الاقتصادي وتعزز مكانة الدولة[٣].

ثانياً: دور القطاع المصرفي في تطوير وتحسين البنية التحتية المالية في الإمارات:

يلعب القطاع المصرفي دورًا حيويًا في تطوير وتحسين البنية التحتية المالية في الإمارات، وذلك عن طريق توفير التمويل اللازم للمشاريع والمبادرات التي تهدف إلى

---

[٦] د. علي سعيد علي ، مرجع سابق، ص١٦.

[١] د. الوليد صالح عبد العزيز ، مرجع سابق، ص١١٤.

[٢] د. خالد محمد السواعي ، مرجع سابق، ص٥٣.

[٣] د. صكبان خليل رشيد الشمري ، مرجع سابق، ص١٣٣.

تحسين البنية التحتية المالية، وتطوير البنية التحتية الرقمية وتحسين خدمات التداول والسداد، بما في ذلك تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية والمحمولة[٤].

علاوة على ذلك، يلتزم القطاع المصرفي بإدارة الاحتياجات المالية للحكومة والشركات الكبرى وتقديم التمويل اللازم للمشاريع التي تخدم الاقتصاد الوطني، بما في ذلك تمويل المشاريع الصناعية والتجارية والعقارية، مما يسهم في دعم النمو الاقتصادي وتحسين البيئة الاقتصادية في الدولة[١].

ويتضح من خلال العمل الجماعي بين الحكومة والقطاع المصرفي، أنه تم تحسين البنية التحتية المالية في الإمارات، وتوفير البيئة الملائمة للاستثمارات والأعمال التجارية، مما يشجع على زيادة الاستثمارات وتحسين الأداء الاقتصادي للدولة[٢]. ويستمر القطاع المصرفي في العمل على تطوير وتحسين البنية التحتية المالية في الإمارات لتلبية احتياجات المستثمرين والشركات، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام في المستقبل[٣].

ثالثاً: تعزيز الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي في الإمارات من خلال الخدمات المالية التي يوفرها القطاع المصرفي:

يعد القطاع المصرفي في الإمارات من أبرز القطاعات الحيوية التي تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمارات في الدولة. يلعب القطاع المصرفي دورًا رئيسيًا في توفير الخدمات المالية اللازمة لتمويل الأعمال التجارية والمشاريع الاستثمارية الضخمة وتحسين الأداء المالي للأفراد والشركات[٤]. يعمل القطاع

---

[٤] علي رمضان شنيبين: أثر إصلاح النظام المصرفي على كفاءة الأداء وتطوير الخدمات المصرفية في ليبيا خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٨م، رسالة دكتوراه، جامعة النيلين، الخرطوم، ٢٠٠٩م، ص٨٨.

[١] د. وسام الفهداوي ، مرجع سابق، ص٧٧.

[٢] د. علي سعيد علي ، مرجع سابق، ص١٩.

[٣] علي رمضان شنيبين ، مرجع سابق، ص٨٩.

[٤] د. الوليد صالح عبد العزيز ، مرجع سابق، ص١١٩.

المصـرفي بشـكل وثيـق مـع الحكومـة والجهـات الرسـمية فـي الإمـارات لتطـوير السياسـات الاقتصادية والمالية وتوفير الدعم المالي اللازم لتعزيز النمو الاقتصادي[٥].

تـوفر خـدمات القطـاع المصـرفي المتعـددة والمتنوعـة تحفيـزًا كبيـرًا للاسـتثمارات فـي الإمـارات، حيـث يمكـن للمسـتثمرين الوصـول إلـى تمويـل ميسـر وتمويـل بأسـعار معقولـة مـن خـلال القطـاع المصـرفي. كمـا يتـيح القطـاع المصـرفي أيضًـا للأفـراد والشـركات الوصـول إلـى خـدمات ماليـة متطـورة ومبتكـرة، مثـل الخـدمات المصـرفية عبـر الإنترنـت والتطبيقـات المصـرفية المتنقلـة وغيرهـا، ممـا يسـهل عمليـة الإدارة الماليـة ويزيـد مـن كفـاءة الأعمال التجارية ويعزز التنافسية[١].

بالإضـافة إلـى ذلـك، يعـزز القطـاع المصـرفي النمـو الاقتصـادي فـي الإمـارات مـن خـلال دعمـه للشـركات الصـغيرة والمتوسـطة، التـي تعـد عمـود فقـري للاقتصـاد الـوطني. يقـدم القطـاع المصـرفي الـدعم المـالي والإرشـادي للشـركات الناشـئة والمتوسـطة لتحسـين أدائهـا وتوسـيع نطـاق أعمالهـا، ممـا يسـاهم فـي خلـق فـرص عمـل جديـدة وتنويـع الاقتصاد[٢].

المطلب الثالث

دور القطاع المصرفي في دعم القطاعات الاقتصادية في دولة الإمارات

يلعـب القطـاع المصـرفي دورًا حاسـمًا فـي دعـم الاقتصـاد الـوطني وتحفيـز النمـو الاقتصـادي فـي دولـة الإمـارات. حيـث يـوفر القطـاع المصـرفي الـدعم المـالي الـلازم للمشـاريع والأعمـال التجاريـة، كمـا يقـدم خـدمات تمويليـة واسـتثمارية للأفـراد والشـركات لتعزيز الاستثمارات والنمو في البلاد[٣].

وتعـد دولـة الإمـارات مـن بـين الـدول الرائـدة فـي العـالم فـي مجـال الخـدمات الماليـة، حيـث تضـم العديـد مـن المؤسسـات المصـرفية الرائـدة التـي تتمتـع بـالخبرة والكفـاءة فـي تقـديم

---

[٥] د. ميثم صاحب عجام ، مرجع سابق، ص٥٧.

[١] د. منير إبراهيم هندي ، مرجع سابق، ص٢٢.

[٢] د. عبد الباسط وفا ، ، مرجع سابق، ص٣٠.

[٣] د. ميثم صاحب عجام ، مرجع سابق، ص٦٢.

الخدمات المصرفية والمالية المتنوعة. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى حكومة الإمارات إلى دعم القطاع المصرفي وتشجيعه على تطوير وتحسين الخدمات التي يقدمها لدعم القطاعات الاقتصادية في البلاد[٤].

أولاً: دور القطاع المصرفي في تمويل قطاع الصناعة في دولة الإمارات:

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية في دولة الإمارات، حيث يساهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. ومن المهم أن يتم تمويل هذا القطاع بشكل كافٍ لدعم نموه وتطويره، وهنا يأتي دور القطاع المصرفي[١].

يقوم القطاع المصرفي في الإمارات بتقديم تمويلات مختلفة لقطاع الصناعة، وذلك من خلال تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية التي تساعد على تمويل المشاريع الصناعية الكبيرة والصغيرة. كما يعتبر القطاع المصرفي في الإمارات من بين أكثر القطاعات المصرفية تطوراً في المنطقة، مما يساعد على توفير تمويل بأسعار تنافسية وشروط ميسرة[٢].

ويتميز القطاع الصناعي في دولة الإمارات بتنوعه وتعدد مجالاته، حيث يشمل العديد من الصناعات المختلفة مثل صناعة البتروكيماويات والصناعات الغذائية والمعدنية والمنسوجات وغيرها. وبفضل دعم القطاع المصرفي لهذا القطاع، تمكنت العديد من المشاريع الصناعية من النمو والتوسع وتحقيق النجاح في سوق الإمارات وخارجها[٣].

وبالإضافة إلى تمويل الصناعات الكبرى، يقوم القطاع المصرفي في الإمارات بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر أحد الركائز الأساسية لنمو

---

[٤] د. وسام الفهداوي ، مرجع سابق، ص٩٨.

[١] د. خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص٥٩.

[٢] د. منير إبراهيم هندي ،مرجع سابق، ص٢٣.

[٣] د. علي سعيد علي، مرجع سابق، ص٢٠.

الاقتصاد المحلي. وتساعد هذه المشاريع في توفير فرص العمل وزيادة المدخولات المحلية، مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في الإمارات[٤].

ثانياً: تمويل القطاع السياحي في الإمارات من قبل القطاع المصرفي:

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات الحيوية في الإمارات، حيث يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي ويعد من أهم مصادر الدخل الاقتصادي للدولة. ومن أجل تطوير وتحسين هذا القطاع، يلعب القطاع المصرفي دورًا محوريًا في تمويل الشركات السياحية ودعمها بالأموال اللازمة لتحقيق أهدافها وتطوير خدماتها[٥].

يتيح القطاع المصرفي للشركات السياحية العديد من الخدمات المالية المتنوعة، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي، وتمويل المشاريع الاستثمارية والتمويل العقاري. ويساعد هذا التمويل على تحسين مستوى الخدمات السياحية المقدمة في الإمارات وتطويرها لتلبية احتياجات الزوار والسائحين[١].

علاوة على ذلك، يشكل القطاع السياحي جزءًا كبيرًا من قطاعات الأعمال المرتبطة بالعديد من الصناعات الأخرى في الإمارات، مثل الفنادق والمطاعم والتجزئة والنقل والترفيه. ومن خلال تمويل الشركات السياحية، يتم دعم هذه الصناعات الأخرى وتعزيز تطويرها ونموها، مما يعود بالفائدة على الاقتصاد الإماراتي بشكل عام[٢].

وبالإضافة إلى ذلك، يعد القطاع المصرفي الإماراتي ملتزمًا بدعم وتطوير الاستثمارات السياحية في الدولة، وذلك عن طريق توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع السياحية الكبرى، وتشجيع المستثمرين الدوليين على الاستثمار في هذا القطاع المهم.

ثالثا: دور القطاع المصرفي في دعم قطاع التجارة في دولة الإمارات:

---

[٤] د. عبد الباسط وفا ، مرجع سابق، ص٣٩.

[٥] د. منير إبراهيم هندي ، مرجع سابق، ص٢٤.

[١] د. عبد الباسط وفا ، مرجع سابق، ص٤٥.

[٢] د. وسام الفهداوي ، مرجع سابق، ص٩٩.

يعد قطاع التجارة من القطاعات الحيوية في الاقتصاد الإماراتي، حيث يشهد نمواً مستمراً على مدى السنوات الأخيرة. ويأتي الدور الحيوي للقطاع المصرفي في دعم هذا النمو من خلال توفير الخدمات المالية المناسبة والمتميزة التي تلبي احتياجات الأفراد والشركات والمؤسسات في هذا القطاع[٣].

يوفر القطاع المصرفي مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية لدعم قطاع التجارة، وذلك بما في ذلك تمويل التجارة الدولية، وإصدار الضمانات البنكية، وتوفير خدمات النقل والتحويلات المالية السريعة. كما يوفر القطاع المصرفي خدمات تحليل الائتمان وتقييم المخاطر والتحوط الضرورية للتعاملات التجارية[٤].

ومن خلال دعم القطاع التجاري، يعمل القطاع المصرفي على تعزيز التجارة الداخلية والدولية، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل في الدولة. وبما أن دولة الإمارات تعتبر مركزاً للتجارة الدولية، فإن دور القطاع المصرفي يتزايد في دعم هذا النمو والاستدامة في المستقبل.

المبحث الثالث

مستقبل القطاع المصرفي في دولة الإمارات

تمهيد وتقسيم:

حقق القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة نموًا وتطورًا كبيرًا على مدار العقود القليلة الماضية، ليصبح أحد أهم القطاعات الديناميكية في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة. تشمل بعض الإنجازات الرئيسية للقطاع إطاره التنظيمي القوي والمستقر، ومنتجاته وخدماته المالية المبتكرة، ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي والتنويع في الدولة[١].

بالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن يواصل القطاع المصرفي في دولة الإمارات لعب دور حاسم في التنمية الاقتصادية للدولة. ويشمل ذلك دعم جهود الحكومة لتنويع الاقتصاد، وتعزيز الشمول المالي والابتكار، وجذب الاستثمار الأجنبي إلى البلاد. مع بنية تحتية متطورة وقوى

---

[٣] د. الوليد صالح عبد العزيز ، مرجع سابق، ص١١٩.

[٤] د. علي سعيد علي ، مرجع سابق، ص٢٦.

[١] د. وسام الفهداوي، مرجع سابق، ص٧١.

عاملة ماهرة ومتنوعة وثقافة الابتكار، فإن القطاع المصـــرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة في وضع جيد لمواصلة نموه ونجاحه في السنوات المقبلة[٢].

وللتعرف على مستقبل القطاع المصـرفي في دولة الإمارات، سـيتم تقسـيم هذا المبحث إلى مطلبين، وذلك على النحو التالي:

- **المطلب الأول:** التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي في دولة الإمارات.
- **المطلب الثاني:** ملامح التطوير في القطاع المصرفي في ظل التحديات.

المطلب الأول

التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي في دولة الإمارات

يواجـه القطـاع المصـرفي فـي دولـة الإمـارات العديـد مـن التحـديات التـي تـؤثر علـى عملياتـه وأدائـه بشـكل كبيـر. ومـن بـين هـذه التحـديات الرئيسـية تقلبـات الأسـواق الماليـة العالميـة والتـي يتـأثر بهـا الاقتصـاد الإمـاراتي، وتغيـرات التشـريعات واللـوائح الماليـة التـي تطبقهـا الحكومـة، وارتفـاع معـدلات الـديون والقـروض المتعثـرة التـي تـؤثر علـى سـيولة البنوك وتحد من قدرتها على تقديم الخدمات المالية[١].

كمـا تواجـه البنـوك فـي الإمـارات تحـديات عديـدة مـن بينهـا زيـادة المنافسـة بـين البنـوك الوطنيـة والدوليـة وتطـور التكنولوجيـا الرقميـة وتأثيرهـا علـى الطريقـة التقليديـة لتقـديم الخـدمات المصـرفية. كمـا أن الضـغوط المتزايـدة علـى الرقابـة الماليـة والحاجـة للامتثـال لمعـايير المراجعـة والشـفافية والمسـاءلة تشـكل تحـديات كبيـرة علـى البنـوك فـي الإمارات[٢].

أولاً: التحديات التنظيمية والقانونية:

---

[٢] د. ميثم صاحب عجام ، مرجع سابق، ص٤١.

[١] د. الوليد صالح عبد العزيز، مرجع سابق، ص١٢٥.

[٢] د. خالد محمد السواعي ، مرجع سابق، ص٦٢.

يواجه القطاع المصرفي في دولة الإمارات تحديات كبيرة فيما يتعلق بالتنظيم والقوانين. واحدة من أكبر التحديات هي الالتزام بالمعايير واللوائح الدولية للمراقبة المالية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فقد أدى التزام الإمارات بهذه المعايير إلى تعزيز الثقة في القطاع المصرفي، وزيادة جاذبيته للاستثمار الأجنبي، إلا أنه قد يتطلب أحيانًا تغييرات في الهياكل والإجراءات المصرفية[٣].

ويواجه القطاع المصرفي في الإمارات أيضًا تحديات في التعامل مع التغييرات القانونية، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الضريبية والمالية. على سبيل المثال، فإن فرض ضريبة القيمة المضافة في الإمارات كان يتطلب تغييرات كبيرة في الأنظمة والإجراءات المصرفية لتوافقها مع هذه القوانين الجديدة. ومن المرجح أن تستمر التغييرات القانونية والتنظيمية في الإمارات، مما يتطلب من القطاع المصرفي مواكبة هذه التحديات والتكيف معها[١].

وبالإضافة إلى ذلك، تواجه البنوك في الإمارات تحديات كبيرة في مجال تطوير التقنية المصرفية وتحديث البنية التحتية للقطاع المصرفي. فقد يتطلب التكيف مع التحول الرقمي الذي يشهده العالم المصرفي الحالي تغييرات جذرية في بنية البنوك ونهجها التكنولوجية. وبالرغم من أن القطاع المصرفي في الإمارات يعمل على تحسين تقنياته المصرفية، إلا أن البعض يرى أن هذه الجهود لا تكفي لمواكبة التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا المصرفية[٢].

ثانياً: زيادة الديون المتعثرة:

يواجه القطاع المصرفي في دولة الإمارات تحديات كبيرة تتعلق بزيادة الديون المتعثرة، وهي مشكلة تؤثر بشكل كبير على صحة القطاع المصرفي واقتصاد الدولة بشكل عام. وتتعلق هذه التحديات بالتزامات الديون المتراكمة وارتفاع معدلات التأخير في سداد الديون والقروض، والتي تضع البنوك في موقف صعب للتعامل معها[٣].

---

[٣] د. منير إبراهيم هندي ، مرجع سابق، ص٢٥.

[١] د. عبد الباسط وفا، مرجع سابق، ص٣٤.

[٢] د. صكبان خليل رشيد الشمري، مرجع سابق، ص١٦٤.

[٣] د. وسام الفهداوي، مرجع سابق، ص١٠٠.

ويحاول القطاع المصرفي في الإمارات التعامل مع هذه التحديات من خلال تبني سياسات محددة لإدارة المخاطر وضمان استقرار النظام المالي، وذلك بالتعاون مع الحكومة والجهات الرقابية. وتشمل هذه السياسات الإجراءات الصارمة لتقييم الائتمان وتحليل القروض، وتطبيق الضوابط والمعايير المالية الدقيقة للتحكم في المخاطر، وتحديث الأنظمة والتكنولوجيا لتسهيل وتحسين عمليات الإقراض والتحصيل.

وبالإضافة إلى ذلك، يعمل القطاع المصرفي على تنويع مصادر الدخل وتعزيز الإدارة الفعالة للأصول والخصوم، وتشجيع الابتكار والتطوير المستمر للمنتجات والخدمات المصرفية. ويعتبر ذلك جزءًا من استراتيجية القطاع المصرفي لتعزيز قدرته على التكيف مع التحديات الاقتصادية المتغيرة[٤].

ولكن، تبقى زيادة الديون المتعثرة واحدة من أكبر التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي في الإمارات، وتحتاج إلى جهود مشتركة من البنوك والحكومة والجهات الرقابية للتغلب عليها. وتعتبر مكافحة الديون المتعثرة وتحسين إدارة الائتمان.

ثالثاً: تغيرات السوق والتكنولوجيا المالية:

يواجه القطاع المصرفي في دولة الإمارات تحديات متعلقة بالتغيرات السريعة في السوق والتكنولوجيا المالية. واحدة من أهم التحديات هي التكنولوجيا المالية الجديدة التي تؤثر على الطريقة التي يعمل بها القطاع المصرفي وتؤثر على عملياته المصرفية التقليدية. فالتقنيات الجديدة مثل التشفير والبلوكتشين والذكاء الاصطناعي تغير طريقة التفكير في الخدمات المصرفية وتفتح باباً للخدمات الجديدة[١].

بالإضافة إلى ذلك، فإن التحول نحو الرقمية يسبب تحديات فيما يتعلق بالأمن المعلوماتي وحماية البيانات الشخصية. يجب على القطاع المصرفي تطوير أنظمة أمنية جديدة وتحديثها بشكل دوري لتأمين المعلومات الحساسة للعملاء والحماية من الهجمات الإلكترونية.

ومن التحديات الأخرى التي يواجهها القطاع المصرفي في الإمارات هي الحاجة إلى تطوير قدرات التعاون والشراكة بين البنوك والجهات الرقابية والحكومية

---

[٤] د. وسام الفهداوي، المرجع السابق، ص١٠١.

[١] د. منير إبراهيم هندي ، مرجع سابق، ص٢٦.

والمنظمات الأخرى. يجب أن تتعاون البنوك معًا لتحسين البنية التحتية وتعزيز التكامل في القطاع المصرفي.

ويجب أن تتعامل البنوك مع التغيرات المتعلقة بزيادة استخدام التقنيات الرقمية والتعامل مع الخسائر الناجمة عن الاحتيال المالي الذي يشكل تهديدًا كبيرًا للقطاع المصرفي في الإمارات. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتبنى القطاع المصرفي أساليب جديدة للتعامل مع عملائه وتحديات التنافسية لتعزيز نمو القطاع المصرفي.

رابعاً: تأثير الظروف الاقتصادية العالمية:

تعتبر الإمارات من الدول الأكثر تفتحًا وتبادلًا تجاريًا في العالم، مما يجعلها عرضة لتأثير الظروف الاقتصادية العالمية على القطاع المصرفي. يواجه القطاع المصرفي في الإمارات العديد من التحديات المتعلقة بتأثير الظروف الاقتصادية العالمية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

١- **تقلبات السوق العالمية:** تعاني الإمارات من تقلبات السوق العالمية وهبوط أسعار النفط، والذي يعتبر من الموارد الرئيسية للاقتصاد الإماراتي. وبما أن القطاع المصرفي هو العمود الفقري للاقتصاد الإماراتي، فإنه يتأثر بشكل كبير بتقلبات السوق العالمية والاضطرابات الجيوسياسية.

٢- **التوترات الجيوسياسية:** تؤثر التوترات الجيوسياسية العالمية بشكل كبير على القطاع المصرفي في الإمارات، حيث أنه يتأثر بشكل مباشر بالاضطرابات السياسية في الدول المجاورة والمنطقة بأكملها. وبما أن الإمارات تعتبر واحدة من أكثر الدول تعدادًا للمصارف في المنطقة، فإن تأثير التوترات الجيوسياسية يمكن أن يكون مدمرًا على القطاع المصرفي في الدولة.

٣- **التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية:** يواجه القطاع المصرفي في الإمارات تحديات كبيرة نتيجة التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية، والتي تتطلب من المصارف الاستثمار في التقنيات الحديثة والابتكارات المالية لتلبية احتياجات العملاء وتحسين تجربة المستخدم.

---

[1] د. علي سعيد علي ، مرجع سابق، ص٢١.

خامساً: زيادة المنافسة في السوق المصرفي:

يعد التنافس من أهم التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي في دولة الإمارات، حيث أدى ارتفاع عدد البنوك والمؤسسات المالية إلى زيادة المنافسة في السوق المصرفي. وتنافس البنوك على جذب الودائع وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة بأسعار تنافسية، مما يضغط على هامش الأرباح. لذلك، فإن القطاع المصرفي في دولة الإمارات يحتاج إلى ابتكار أساليب جديدة لتحسين عملياته وتقديم خدمات مصرفية مبتكرة وفريدة للعملاء[٢].

علاوة على ذلك، فإن ازدياد عدد الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية، مثل الشركات المتخصصة في الدفع الإلكتروني والتمويل الجماعي، يشكل تحديًا جديدًا للقطاع المصرفي التقليدي في دولة الإمارات. وقد بدأت العديد من الشركات المصرفية في البحث عن طرق لتكييف عملياتها مع تطورات التكنولوجيا المالية، والاستفادة منها في تحسين خدماتها وتحقيق أرباح أعلى.

ومن أجل التغلب على تحديات المنافسة، يحتاج القطاع المصرفي في دولة الإمارات إلى تعزيز الابتكار والتطور المستمر في جميع مجالات عمله، وتحسين عملياته وتوظيف التكنولوجيا المالية لتحسين تجربة العملاء وتقديم خدمات مصرفية متميزة ومخصصة لمختلف فئات العملاء. كما يجب على القطاع المصرفي في الإمارات توجيه الاهتمام لتطوير مهارات العاملين وتطوير القدرات التقنية لديهم، وتحسين عمليات التدريب والتطوير المستمر لتحقيق أعلى مستوى ممكن من النمو والتطور[١].

ويرى الباحث أن القطاع المصرفي في دولة الإمارات يواجه عدة تحديات، ومن أبرزها الضغوط الاقتصادية الناجمة عن تغيير أسعار النفط والتباطؤ العالمي، والتي أدت إلى تراجع الودائع والإقراض، بالإضافة إلى التحديات التي تفرضها التقنية المتطورة والابتكارات المالية الجديدة على الصناعة، ومن بينها التحول إلى الخدمات المصرفية الرقمية والتعامل مع بيانات العملاء الكبيرة بشكل آمن، وتحسين الأمن

---

[٢] د. الوليد صالح عبد العزيز، مرجع سابق، ص١٢٢.

[١] علي رمضان شنيبين ، مرجع سابق، ص٩٥.

المصـــرفي لحمايـــة المعلومـــات الماليـــة، وأخيـــراً التعامـــل مـــع التطـــورات الرقابيـــة الجديـــدة والتي تتطلب اتباع معايير وإجراءات جديدة وتكاليف إضافية.

المطلب الثاني

ملامح التطوير في القطاع المصرفي في دولة الإمارات في ظل التحديات

يبدو مستقبل القطاع المصـرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة واعدًا، مع وجود العديد من الاتجاهات والتطورات الرئيسـية التي من المحتمل أن تشـكل الصـناعة في السـنوات القادمة. **فيما يلي بعض العوامل الرئيسية التي من المحتمل أن تؤثر على مستقبل القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة:**

أولاً: التحول الرقمي:

من المرجح أن يمر القطـاع المصـــرفي في الإمـارات العربيـة المتحدة بتحول رقمي كبير في السـنوات القادمة، مع تحول نحو الخدمات المصـرفية الرقمية واعتماد التقنيات الناشـئة مثل الذكاء الاصـــطناعي و blockchain. ولقد قطع القطاع المصـــرفي في دولة الإمارات بالفعل خطوات كبيرة في التحول الرقمي، ومن المتوقع أن يســـتمر هذا الاتجاه في المســـتقبل[1]. فيما يلي بعض المجالات الرئيسـية التي من المرجح أن يشـكل التحول الرقمي فيها مسـتقبل القطاع المصـرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

١- تجربة محسّنة للعملاء:

[1] د. منير إبراهيم هندي ، مرجع سابق، ص٢٧.

تعمل التقنيات الرقمية على تغيير الطريقة التي يتفاعل بها العملاء مع بنوكهم، مما يجعلها أكثر ملاءمة ويسهل عليهم الوصول إليها لإدارة شؤونهم المالية. في المستقبل، يمكننا أن نتوقع رؤية المزيد من الخدمات المخصصة والمخصصة، مثل المستشارين الآليين والمساعدين الافتراضيين[٢].

٢- زيادة الكفاءة وتوفير التكاليف:

يمكن أن يساعد استخدام التقنيات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي وأتمتة العمليات الروبوتية و blockchain البنوك على تبسيط عملياتها وتقليل التكاليف. يمكن أن يساعد ذلك أيضًا في تحسين دقة وسرعة المعاملات وتقليل الأخطاء والتأخير[١].

٣- زيادة الأمن:

يعد القطاع المصرفي هدفًا ذا قيمة عالية لمجرمي الإنترنت، وعلى هذا النحو، يجب أن يركز التحول الرقمي أيضًا على الأمن. يمكن أن يساعد استخدام المصادقة البيومترية والتشفير والتدابير الأمنية الأخرى في حماية معلومات العملاء الحساسة ومنع الهجمات الإلكترونية[٢].

٤- التوسع في الخدمات المصرفية الرقمية:

أصبحت الخدمات المصرفية الرقمية شائعة بشكل متزايد في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه. يمكننا أن نتوقع رؤية المزيد من البنوك التي تقدم خدمات

---

[٢] د. وسام الفهداوي، مرجع سابق، ص١٠٢.

[١] د. الوليد صالح عبد العزيز ، مرجع سابق، ص١٢٣.

[٢] د. صكبان خليل رشيد الشمري ، مرجع سابق، ص١٢٩.

مصـرفية رقمية فقط، بالإضـافة إلى شـراكات مع شـركات التكنولوجيا المالية واللاعبين الرقميين الآخرين[٣].

٥- تطوير منتجات مالية جديدة:

يمكن أن يؤدي التحول الرقمي أيضًـا إلى تطوير منتجات وخدمات مالية جديدة، مثل المحافظ الرقمية ومنصات الإقراض من نظير إلى نظير وخدمات العملات المشفرة[٤].

ويرى الباحث أن مسـتقبل التحول الرقمي في القطاع المصـرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة مشـرق، مع إمكانية تعزيز تجربة العملاء، وزيادة الكفاءة وتوفير التكاليف، وتحسـين الأمن، وتوسيع الخدمات المصرفية الرقمية، وتطوير منتجات مالية جديدة. ومع ذلك، سيكون من المهم للبنوك مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية واعتماد نهج اسـتباقي للتحول الرقمي من أجل الحفاظ على قدرتها التنافسية في مشهد دائم التغير.

ثانياً: الابتكار المالي:

من المرجح أن تستمر البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة في تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة، لا سـيما في مجالات مثل التمويل الإسـلامي والتمويل المسـتدام، وقد أظهر القطاع المصـرفي في دولة الإمارات بالفعل التزامه بالابتكار، ومن المتوقع أن يسـتمر هذا الاتجاه في المسـتقبل[١]. فيما يلي بعض المجالات الرئيسـية التي من المرجح أن يشـكل الابتكار المالي فيها مستقبل القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

١- زيادة استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) والتعلم الآلي:

تسـتخدم البنوك في الإمارات بالفعل الذكاء الاصـطناعي والتعلم الآلي لتحليل بيانات العملاء وتقديم توصـيات مخصـصـة. في المسـتقبل، يمكننا أن نتوقع رؤية المزيد من اسـتخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات مثل إدارة المخاطر ومنع الاحتيال والامتثال[٢].

---

[٣] د. وسام الفهداوي ، مرجع سابق، ص١١١.

[٤] د. وسام الفهداوي ، مرجع سابق، ص١٠٣.

[١] د. علي سعيد علي، مرجع سابق، ص٢٣.

[٢] د. منير إبراهيم هندي ، مرجع سابق، ص٢٨.

٢- التوسع في الدفع عبر الهاتف المحمول والرقمية:

أصبح استخدام المدفوعات عبر الهاتف المحمول والرقمية شائعًا بالفعل في الإمارات العربية المتحدة، ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه. يمكننا أن نتوقع أن نرى المزيد من البنوك تطور حلول الدفع عبر الهاتف المحمول والرقمية، فضلاً عن دمج طرق الدفع غير التلامسية في المتاجر[٣].

٣- زيادة التركيز على الاستدامة:

أظهر القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة اهتمامًا متزايدًا بالاستدامة، ويمكننا أن نتوقع أن نرى المزيد من البنوك تطور منتجات تمويل مستدامة مثل السندات الخضراء والقروض المستدامة وصناديق الاستثمار المؤثرة[١].

٤- تطوير الخدمات المصرفية المفتوحة:

الخدمات المصرفية المفتوحة هي إطار تنظيمي يسمح لمقدمي الطرف الثالث بالوصول إلى بيانات العملاء من البنوك بموافقة العميل. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة. اتخذت دولة الإمارات بالفعل خطوات لتطبيق الخدمات المصرفية المفتوحة، ويمكننا أن نتوقع رؤية المزيد من التطور في هذا المجال في المستقبل[٢].

٥- ظهور البلوك تشين blockchain والعملات المشفرة:

---

[٣] د. علي سعيد علي، مرجع سابق، ص٢١.

[١] د. وسام الفهداوي، مرجع سابق، ص١٠٤.

[٢] د. منير إبراهيم هندي ، مرجع سابق، ص٣٠.

أبدت الإمارات العربية المتحدة بالفعل اهتمامًا بالبلوك تشـين والعملات المشـفرة، مع تطوير مبـادرات مثل اسـتراتيجية دبي بلوكتشـين و "فاينتك هايف" في مركز دبي المالي العالمي. في المسـتقبل، يمكننا أن نتوقع رؤية المزيد من التطور في هذا المجال، مع ظهور منتجات وخدمات مالية جديدة تعتمد على blockchain والعملات المشفرة[٣].

ويرى الباحث أن مسـتقبل الابتكار المالي في القطاع المصـرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة واعد، مع إمكانية تعزيز تجربة العملاء، وزيادة الكفاءة وتوفير التكاليف، وتحسين الاستدامة، وتطوير الخدمات المصرفية المفتوحة، وإنشاء منتجات وخدمات مالية جديدة. ومع ذلك، سيكون من المهم أن تستمر البنوك في الاستثمار في البحث والتطوير، والتعاون مع شركات التكنولوجيا المالية، والتكيف مع احتياجات العملاء وتوقعاتهم المتغيرة من أجل البقاء في طليعة الابتكار المالي.

ثالثاً: زيادة المنافسة:

أصبح القطاع المصـرفي في الإمارات العربية المتحدة أكثر تنافسية، مع دخول لاعبين جدد ونمو التكنولوجيا المالية والخدمات المصـرفية الرقمية. من المحتمل أن يدفع هذا البنوك إلى تمييز نفسها من خلال تطوير منتجات وخدمات فريدة[١].

من المتوقع أن تستمر المنافسة في القطاع المصـرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة في التزايد في المسـتقبل[٢]. فيما يلي بعض العوامل الرئيسـية التي من المحتمل أن تشـكل مسـتقبل المنافسة في القطاع المصرفي:

١- ظهور لاعبين جُدد:

---

[٣] د. علي سعيد علي ، مرجع سابق، ص٢٢.

[١] د. صكبان خليل رشيد الشمري ، مرجع سابق، ص١٦٤.

[٢] د. علي سعيد علي، مرجع سابق، ص٢٥.

شـهدت الإمارات بالفعل ظهور لاعبين جدد في القطاع المصـرفي، بما في ذلك البنوك الرقمية وشــركات التكنولوجيا المالية. من المتوقع أن يســتمر هؤلاء اللاعبون الجدد في النمو واكتســاب حصة في السوق، لا سيما بين المستهلكين الأصغر سنًا وذوي الخبرة في مجال التكنولوجيا[٣].

٢ـ زيادة التركيز على تجربة العملاء:

مع اشــتداد المنافســة، من المرجح أن تركز البنوك أكثر على توفير تجربة عملاء متفوقة من أجل تمييز نفســها. قد يشــمل ذلك تطوير خدمات رقمية جديدة واســتخدام بيانات العملاء لتقديم توصيات مخصصة[٤].

٣ـ الأهمية المتزايدة للشراكات:

من أجل الحفاظ على قدرتها التنافسية، قد تتطلع البنوك بشكل متزايد إلى تكوين شـراكات مع شــركات التكنولوجيا المالية والجهات الفاعلة الأخرى غير المصــرفية من أجل الوصــول إلى التقنيات الجديدة وتوسيع عروضها[٥].

٤ـ التغييرات التنظيمية:

اتخذت حكومة الإمارات بالفعل خطوات لتعزيز المنافســة في القطاع المصــرفي، بما في ذلك إدخال لوائح المصــرفية المفتوحة. مع اســتمرار تطور البيئة التنظيمية، من المرجح أن يخلق هذا فرصًا جديدة للمنافسة[١].

٥ـ الاتجاهات الاقتصادية:

---

[٣] د. خالد محمد السواعي ، مرجع سابق، ص٦٢.

[٤] د. صكبان خليل رشيد الشمري ، مرجع سابق، ص١٧٧.

[٥] د. خالد محمد السواعي ، مرجع سابق، ص٦٥.

[١] د. الوليد صالح عبد العزيز ، مرجع سابق، ص١٢٤.

يمكن أن تؤثر الاتجاهات الاقتصـــادية مثل التغيرات في أســـعار الفائدة والتضـــخم والإنفاق الاستهلاكي على المنافسة في القطاع المصرفي. على سبيل المثال، قد يؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى زيادة المنافسة على فرص إقراض أقل[٢].

ويتوقع الباحث أن يكون مستقبل المنافسة في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة شديدًا، مع ظهور لاعبين جدد، والتركيز المتزايد على تجربة العملاء، وأهمية الشراكات، والتغييرات التنظيمية، والاتجاهات الاقتصـــادية التي تلعب جميعها دورًا. ســـتحتاج البنوك إلى الاســـتمرار في التكيف مع هذه التغييرات من أجل الحفاظ على قدرتها التنافســـية والحفاظ على مركزها في السوق.

رابعاً: التطورات التنظيمية:

من الغالب أنه ستتطور البيئة التنظيمية لدولة الإمارات العربية المتحدة في السنوات القادمة، مع التركيز على تعزيز إدارة المخاطر وتعزيز حماية المســـتهلك. ومن المتوقع أن تســـتمر البيئة التنظيمية في القطاع المصـــرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة في التطور في المســـتقبل، مع عدد من التطورات التي من المحتمل أن تشكل المشهد التنظيمي[٣]. فيما يلي بعض أهم التطورات المستقبلية في البيئة التنظيمية للقطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

١- زيادة التركيز على التحول الرقمي:

اتخذت حكومة الإمارات بالفعل خطوات لتعزيز التحول الرقمي في القطاع المصـــرفي، ومن المرجح أن يستمر هذا في المستقبل. قد يتم تقديم لوائح وإرشادات جديدة لتعزيز اعتماد التقنيات الجديدة، بما في ذلك الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي وblockchain[١].

٢- زيادة التركيز على الأمن السيبراني:

---

[٢] د. منير إبراهيم هندي ، مرجع سابق، ص٣٣.

[٣] د. خالد محمد السواعي ، مرجع سابق، ص٦٦.

[١] د. الوليد صالح عبد العزيز ، مرجع سابق، ص١٣٣.

في ظل تحول القطاع المصرفي إلى رقمي بشكل متزايد، سيصبح الأمن السيبراني قضية ذات أهمية متزايدة. من المرجح أن تقدم حكومة الإمارات العربية المتحدة لوائح وإرشادات جديدة لضمان أن البنوك تتخذ التدابير المناسبة لحماية بيانات عملائها ومنع الهجمات الإلكترونية[٢].

٣- إدخال لوائح جديدة لتعزيز المنافسة:

أدخلت حكومة الإمارات العربية المتحدة بالفعل لوائح جديدة لتعزيز المنافسة في القطاع المصرفي، بما في ذلك اللوائح المصرفية المفتوحة. من المحتمل أن يتم إدخال لوائح جديدة في المستقبل لتعزيز المنافسة والابتكار في هذا القطاع[٣].

٤- تقديم لوائح جديدة لمعالجة القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG):

نظرًا لأن القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) أصبحت ذات أهمية متزايدة للمستثمرين والعملاء، فمن المحتمل أن تقدم حكومة الإمارات العربية المتحدة لوائح جديدة لتعزيز الممارسات المصرفية المستدامة ومعالجة مخاطر ESG[٤].

٥- التركيز المستمر على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

طبقت الإمارات العربية المتحدة بالفعل لوائح قوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن المرجح أن يستمر ذلك في المستقبل. قد يُطلب من البنوك تنفيذ تدابير إضافية لمنع الجرائم المالية وتمويل الإرهاب[١].

---

[٢] د. وسام الفهداوي ، مرجع سابق، ص١٠٥.

[٣] د. الوليد صالح عبد العزيز ، مرجع سابق، ص١٩١.

[٤] د. خالد محمد السواعي ، مرجع سابق، ص٦٢.

[١] د. الوليد صالح عبد العزيز ، مرجع سابق، ص٢٢٠.

ويرى الباحث أنه من المرجح أن تركز البيئة التنظيمية في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل متزايد على التحول الرقمي والأمن السيبراني والمنافسة وقضايا ESG و AML / CTF. ستحتاج البنوك إلى مواكبة هذه التطورات التنظيمية من أجل الامتثال للوائح الجديدة والحفاظ على مركزها في السوق.

خامساً: التنويع الاقتصادي:

يعد القطاع المصرفي مكونًا أساسيًا لأي اقتصاد، بما في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة، التي شهدت جهودًا كبيرة في التنويع في السنوات الأخيرة. تهدف استراتيجية التنويع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى تقليل اعتمادها على النفط والغاز وتعزيز نمو الصناعات الأخرى مثل السياحة والتصنيع والتكنولوجيا. لدعم هذه الاستراتيجية، يجب على القطاع المصرفي أن يتكيف ويقدم الخدمات والمنتجات المالية اللازمة لتسهيل نمو هذه الصناعات الجديدة[٢].

وتتمثل إحدى الطرق التي يمكن للقطاع المصرفي من خلالها في دعم التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة في توسيع نطاق الوصول إلى التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs). تعد الشركات الصغيرة والمتوسطة ضرورية لنمو القطاعات غير النفطية ويمكن أن تستفيد بشكل كبير من دعم القطاع المصرفي. يمكن للبنوك أن توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إمكانية الحصول على الائتمان، مما يساعدها على النمو والتوسع وخلق فرص العمل[٣].

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للقطاع المصرفي دعم التنويع الاقتصادي من خلال الاستثمار في الصناعات والتقنيات الجديدة. تعمل حكومة الإمارات العربية المتحدة بنشاط على تعزيز نمو الصناعات مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا، ويمكن للبنوك أن تلعب دورًا حيويًا في تمويل هذه القطاعات. على سبيل المثال، يمكن للبنوك الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، أو توفير التمويل للشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا، أو دعم البحث والتطوير في الصناعات الناشئة[١].

---

[٢] د. علي سعيد علي ، مرجع سابق، ص٣٢.

[٣] د. وسام الفهداوي، مرجع سابق، ص١١١.

[١] د. الوليد صالح عبد العزيز ، مرجع سابق، ص١٢٥.

يمكن للقطاع المصرفي أيضًا دعم التنويع الاقتصادي من خلال توفير منتجات وخدمات مالية مبتكرة. على سبيل المثال، يمكن للبنوك تقديم حلول الدفع الرقمية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت لتسهيل المعاملات للشركات والمستهلكين. يمكنهم أيضًا تقديم حلول تمويل متخصصة، مثل تمويل التجارة وتمويل الصادرات، لدعم الشركات في توسيع عملياتها في الخارج[٢].

ويستنتج الباحث أن مستقبل القطاع المصرفي في دولة الإمارات يكمن في قدرته على التكيف مع المشهد الاقتصادي المتغير ودعم استراتيجية التنويع في الدولة. من خلال توسيع الوصول إلى التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار في الصناعات والتقنيات الجديدة، وتقديم منتجات وخدمات مالية مبتكرة، يمكن للقطاع المصرفي أن يلعب دورًا مهمًا في دفع النمو الاقتصادي والتنويع في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الخاتمة

اتضح لنا في ختام هذا البحث أن القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة يعد محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والتنمية، ومساهماً رئيسياً في ازدهار الدولة. مع بيئة مستقرة وصديقة للأعمال، وإطار تنظيمي قوي، واقتصاد متنوع، فإن القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة في وضع جيد للنمو والتنمية في المستقبل، وتلعب البنوك المركزية تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على استقرار النظام المالي وتعزيز النمو الاقتصادي. ويتوقع أن

[٢] د. علي سعيد علي ، مرجع سابق، ص٣٤.

يكون مستقبل المنافسة في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة شديدًا، مع ظهور لاعبين جدد، والتركيز المتزايد على تجربة العملاء، وأهمية الشـــراكات، والتغييرات التنظيمية، والاتجاهات الاقتصـــادية التي تلعب جميعها دورًا. ستحتاج البنوك إلى الاستمرار في التكيف مع هذه التغييرات من أجل الحفاظ على قدرتها التنافسية والحفاظ على مركزها في السوق.

أولاً: النتائج:

١- يعزز القطاع المصـــرفي النمو الاقتصـــادي في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال توفير التمويل والخدمات المالية للأفراد والشركات، والاستثمار في الصناعات والتقنيات الجديدة، ودعم تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما يساهم القطاع في الاستقرار العام لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة وتسهيل التجارة والاستثمار، مما يعزز بدوره المزيد من النمو الاقتصادي.

٢- حقق القطاع المصـــرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة نموًا وتطورًا كبيرًا على مر السنين، وأصبح محركًا رئيسيًا لاقتصاد الدولة. لقد وسعت نطاقها وقدراتها، حيث قدمت مجموعة واســـعة من المنتجات والخدمات المالية للأفراد والشـــركات، وساهمت في نمو الصناعات المختلفة. كما اعتمد القطاع تقنيات وممارسات مبتكرة، مما أدى إلى تحسين الكفاءة وخدمة العملاء. كان للقطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة دور فعال في تعزيز النمو الاقتصادي والتنويع، مع الحفاظ على نظام مالي مستقر وسليم.

٣- من المتوقع أن يتسم مستقبل القطاع المصـرفي في دولة الإمارات بالنمو المستمر والابتكار والتكيف مع المشهد الاقتصادي المتغير. من المرجح أن يركز القطاع على توسيع نطاقه وقدراته، وتقديم منتجات وخدمات مالية أكثر تخصصًا، والاستثمار في التقنيات والصـناعات الناشـئة. ومن المتوقع أيضًـا أن يواصـل القطاع جهوده لدعم التنويع الاقتصـادي، مع التركيز بشـكل خاص على الشـركات الصـغيرة والمتوسـطة والصـــناعات الجديدة مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا. بشـــكل عام، يتمتع القطاع المصـــرفي في دولة الإمارات بوضـــع جيد يؤهله للعب دور مهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي للدولة والتنمية في السنوات القادمة.

ثانياً: التوصيات:

١. لتعزيز المزيد من النمو الاقتصـــادي في دولـة الإمـارات العربيـة المتحدة، يجب على القطاع المصـرفي الاستمرار في التركيز على توسيع الوصـول إلى التمويل للشركات الصـغيرة والمتوسـطة والاستثمار في الصـناعات والتقنيات الناشـئة. يجب على القطاع أيضًـــا إعطـاء الأولويـة لتطوير منتجـات وخـدمـات مـاليـة مبتكرة لتلبيـة الاحتيـاجـات المتغيرة للعملاء. بالإضـــافة إلى ذلك، يجب أن يضـــمن القطاع أنه يحافظ على نظام مالي سـليم ومسـتقر لدعم النمو الاقتصـادي المسـتدام. أخيرًا، يجب أن يعمل القطاع بشـكل وثيق مع الحكومة لدعم جهود التنويع الاقتصـادي والمسـاهمة في ازدهار البلاد على المدى الطويل.

٢. لقد كـانـت إنجـازات القطـاع المصـــرفي في دولـة الإمـارات كبيرة، وينبغي للقطاع أن يواصـل البناء على هذه الإنجازات من خلال تبني التقنيات المبتكرة، وتوسيع الوصـول إلى الخدمات المالية، ودعم نمو الصـناعات الجديدة. يجب أن يحافظ القطـاع أيضًـا على التركيز على خدمة العملاء والكفاءة والاســتقرار، مع إعطاء الأولوية أيضًـــا لتطوير المنتجات والخدمات المالية المتخصـصـــة لتلبية احتياجات الأفراد والشـركات. أخيرًا، يجب أن يواصـل القطاع المصـرفي العمل عن كثب مع الهيئات الحكومية وأصـحاب المصـــلحة الآخرين لتعزيز النمو الاقتصـــادي المســـتدام والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٣. لضـــمان مســـتقبل ناجح، يجب على القطاع المصـــرفي في الإمارات العربية المتحدة إعطاء الأولوية للابتكار والتحول الرقمي، والاسـتثمار في التقنيات الناشـئة مثل الذكاء الاصـطناعي، وسلسـلة الكتل، وحلول الدفع الرقمية. يجب أن يركز القطاع أيضًـا على توســيع نطاقه وقدراته، بما في ذلك توفير المنتجات والخدمات المالية المتخصـــصـــة لدعم التنويع الاقتصـــادي وتعزيز النمو المســتدام. يجب أن يضـــمن القطاع أيضًـــا أنه يحافظ على نظام مالي سـليم ومسـتقر، ويلتزم بأفضـل الممارسـات في إدارة المخاطر والامتثال التنظيمي. أخيرًا، يجب أن يواصـــل القطاع التعاون مع الحكومة وأصـــحاب المصـــلحة الآخرين لدعم الازدهار طويل الأجل لاقتصـــاد دولة الإمارات العربية المتحدة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

(١) بهـــاء حلمـــي: الاســـتثمار الأجنبـــي فـــي القطـــاع المصـــرفي، دار النهضـــة العربيـــة، القـــاهرة، ٢٠١٥م.

(٢) تركـي راجـي الحمـود: التحـديات التـي تواجـه المصـارف الإسـلامية فـي دولـة قطـر "دراسـة ميدانية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبوظبي، ٢٠٠٢م.

(٣) خالـد محمـد السـواعي: أثـر تحريـر التجـارة والتطـور المـالي علـى النمـو الاقتصـادي، المجلـة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد ٢، العدد١، عمَّان، ٢٠١٥م.

(٤) خمائـل العـاملي: شـروط قبـول الصـلح الـواقي مـن الإفـلاس فـي القـانون الإمـارتي، النهضـة العلمية للنشر والتوزيع، دبي، ٢٠٢٣م.

(٥) رشـد بـن حمـد الشـرقي: صـناديق الثـروة السـيادية فـي سـياق العولمـة الاقتصـادية "ثلاثـة نماذج إماراتية"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمَّان، ٢٠١٥م.

(٦) صـكبان خليـل رشـيد الشـمري: التمويـل المصـرفي لمشـروعات البنيـة الأساسـية بنظـام مشـاركة القطـاع العـام والخـاص "دراسـة مقارنـة"، دار النهضـة العربيـة للنشـر والتوزيـع، القاهرة، ٢٠١٩م.

(٧) طـارق قنـدوز: النظـام التسـويقي وتجويـد خـدمات القطـاع المصـرفي، مؤسسـة الثقافـة الجامعية، القاهرة، ٢٠١٥م.

(٨) عبـد الباسـط وفـا: القطـاع المصـرفي، دار النهضـة العربيـة للنشـر والتوزيـع، القـاهرة، ٢٠٠٣م.

(٩) علـي رمضـان شـنيبين: أثـر إصـلاح النظـام المصـرفي علـى كفـاءة الأداء وتطـوير الخـدمات المصـرفية فـي ليبيـا خـلال الفتـرة ١٩٩٩-٢٠٠٨م، رسـالة دكتـوراه، جامعـة النيلـين، الخرطوم، ٢٠٠٩م.

(١٠) علي سعيد علي: طريقك للعمل في القطاع المصرفي، دار بوك بوتيك، القاهرة، ٢٠٢١م.

(١١) كمال الدويني: إعادة هيكلة القطاع المصرفي، العربي للنشر والتوزيع، عمَّان، ٢٠١٦م.

(١٢) محمد الحسين: المالية العامة والتشريع المالي والضريبي "أمثلة من دولة الإمارات العربية المتحدة"، النهضة العلمية للنشر والتوزيع، دبي، ٢٠٢٢م.

(١٣) محمد صالح تركي القريشي: علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمَّان، ٢٠١٠م.

(١٤) محمد عباس أحمد: الملاذات الضريبية وانعكاساتها السياسية والاقتصادية على البلدان النامية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمَّان، ٢٠٢١م.

(١٥) محمد عبد الله صوان: الغرامات والجزاءات والعقوبات في قانوني ضريبة الدخل والمبيعات الأردني وقانون ضريبة القيمة المضافة الإماراتي، دار الخليج للنشر والتوزيع، الشارقة، ٢٠٢١م.

(١٦) محمد عوض رضوان: ظاهرة التضخم وأثرها السلبي على حياة الناس "دراسة مقارنة عن الحالتين المصرية والإماراتية"، دار النهضة العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩م.

(١٧) مصطفى البنداري أبوسعده: الشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، النهضة العلمية للنشر والتوزيع، دبي، ٢٠٢٣م.

(١٨) معوض السيد محمد خليل: السياسة الضريبية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤م.

(١٩) منير إبراهيم هندي: إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٩م.

(٢٠) ميثم صاحب عجام: المالية العامة وسياسات الإصلاح الضريبي "دراسة تطبيقية"، دار البداية للنشر والتوزيع، عمَّان، ٢٠١٨م.

(٢١) ناصر اليحيائي: حماية الغير في الشركات المساهمة الإماراتية "دراسة تحليلية"، النهضة العلمية للنشر والتوزيع، دبي، ٢٠٢٢م.

(٢٢) نصر أبو الفتوح فريد: الوجيز في التامينات الشخصية والعينية وفقاً لقانون المعاملات المدنية الإماراتي، النهضة العلمية للنشر والتوزيع، دبي، ٢٠١٦م.

(٢٣) نوزاد الهيتي: قراءات في الاقتصاد الإماراتي في ضوء رؤية دار آمنة للنشر والتوزيع، عمَّان، ٢٠١٩م.

(٢٤) هلال بن سعيد بن محمد السعدي: المسؤولية العقدية للبنوك عن عملية التحويل الإلكتروني للنقود "في القانون الإماراتي"، زحمة كتاب للنشر والتوزيع، عمَّان، ٢٠٢١م.

(٢٥) هيثم محمد حرمي شريف: تطور القطاع المصرفي بدولة الإمارات العربية المتحدة "دراسة مقارنة بالنظام المالي الإسلامي"، النهضة العلمية للنشر والتوزيع، دبي، ٢٠٢٢م.

(٢٦) وسام الفهداوي: دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمَّان، ٢٠٢٠م.

(٢٧) الوليد صالح عبد العزيز: دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات في ظل التطورات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

(1) Acharya, Viral: A Theory of Systemic Risk and Design of Prudential Regulation," Journal of Financial Stability, Vol. 5, 2009.

(2) Baker, Dean, and Travis McArthur: The Value of the 'Too Big to Fail' Big Bank Subsidy, Issue Brief (September) (Washington: Center for Economic and Policy Research), 2009.

(3) Bovenberg, Lans, and Ruud de Mooij: Environmental Levies and Distortionary Taxation, American Economic Review, Vol. 94, 1994.

(4) Demirgüç-Kunt, Asli, and Harry Huizinga: Are Banks Too Big to Fail or Too Big to Save? International Evidence from Equity Prices and CDS Spreads, European Banking Center Discussion Paper No. 2010.

(5) Hoggarth, Glenn, and Victoria Saporta: Costs of Banking Systems Instability: Some Empirical Evidence, Financial Stability Review, Bank of England, June, 2001.

(6) John, Kose, Teresa John and Lemma Senbet, 1991, "Risk-Shifting Incentives of Depository Institutions: A New Perspective on Federal Deposit Insurance Reform," Journal of Banking and Finance, Vol. 15, 1991.